جامعة الأزهر
القسم العالي
الدراسات الإسلامية والعربية

# شَرْحُ السُّلَّمِ فِي المَنْطِقِ للأخضري

تأليف الفقير إلى الله تعالى
عبد الرحيم فرج الجندي
المفتش بالمعاهد الأزهرية ـ (سابقا)
والمدرس بالدراسات الإسلامية
بالقسم العالي بالأزهر ـ (حاليا)

وهو شرح يغني عن المذكرات المكتوبة في المنطق لهذا القسم


دار القومية العربية للطباعة
16 شارع النزهة (ميدان الجيش)

بسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم

| الحمدُ للهِ الذي قَدْ أَخْرَجَا | | نتائجَ الفكرِ لأربابِ الحِجَا |
|---|---|---|

ابتدأ بالبسملة والحمدلة، تبركا بذكر الله تعالى.

ونتائج الفكر: هي العلوم التي تكون نتيجة عن التفكير السليم، والحجا بكسر الحاء: العقل.

**والمعنى:** أحمد الله الذي تفضل على أصحاب العقول، فأظهر لهم العلوم الدقيقة، التي اجتهدوا في تحصيلها بفكرهم السليم، فصارت المعقولات لديهم كالمحسوسات المرئية.

| وحطَّ عنْهُمْ مِنْ سَماءِ العقلِ | | كُلَّ حِجاب من سحابِ الجهلِ |
|---|---|---|

حط عنهم: أزاح وأزال عنهم. ومن سماء العقل: أي من العقل الشبيه بالسماء، فهو مطلع لشموس المعارف، كما أن السماء مطلع لشموس الأنوار الحسية. والحجاب: ما يمنع رؤية ما وراءه. ومن سحاب الجهل: أي من الجهل الذي يحجب نور العلم، كالسحاب الكثيف الذي يحجب نور الشمس الساطع.

| حَتَّى بَدَتْ لهمْ شُموسُ المَعرفهْ | | رأوا مخدَّراتها مُنكشفهْ |
|---|---|---|

بدت: ظهرت. شموس المعرفة: أي المعرفة الشبيهة بالشموس في الهداية. والمخدرات: النساء المخبآت تحت الخدر. منكشفة: ظاهرة.

**والمقصود:** ظهور العلوم رفيعة الشأن.

| نحمده ـ جلَّ ـ على الإنعامِ | | بنعمة الإيمان والإسلامِ |
|---|---|---|

نجدد حمد الله ـ وقد عظم في ذاته وصفاته وأفعاله ـ لأنه أنعم علينا بنعمة الإيمان فاهتدينا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبنعمة الإسلام فأخلصنا وامتثلنا شرائعه.

| | | |
|---|---|---|
| مِنْ خَصَّنَا بخيرِ مَن قد أُرْسِلاَ | | وخيرِ مَنْ حاز المقاماتِ العُلاَ |
| محمدٍ سيِّدِ كُلِّ مُقتفَـى | | العَرَبِيِّ الهاشميِّ المصطفَـى |

أي ونحمد الله الذي قد خصنا ـ معشر الأمة المحمدية ـ برسول هو خير نبي أرسله، وخير مخلوق أدرك الدرجات العالية الرفيعة ـ سيدنا محمد ﷺ سيد كل نبي مقتفى أي متبع ويقتدى به في أقواله وأفعاله، العربي من بني هاشم، المختار من رسل الله تعالى.

| | | |
|---|---|---|
| صَلَّى عليه اللهُ ما دام الحِجَـا | | يخوضُ في بحر المعاني لُجَجَا |

اللجج بضم اللام وفتح الجيم، جمع لجة، وهي الماء العظيم المضطرب. شبه المعاني المتواردة على العقول بالبحر كثير الأمواج.

| | | |
|---|---|---|
| وبَعدُ فالمنطـقُ لِلْجَنَـانِ | | نسبتُهُ كالنحـوِ للِّسَـانِ |
| فيعصمُ الأفكارَ عنْ غَيِّ الخَطَا | | وعن دقيقِ الفهمِ يكشفُ الغِطَا |

الجنان: القلب والعقل؛ والمنطق: العلم المعروف. يعصم: يحفظ ويصون. والغي: الضلال. والخطأ مهموز: ضد الصواب. ودقيق الفهم: أي الفهم الدقيق.

**والمعنى:** أن نسبة علم المنطق للعقل مثل نسبة النحو للسان، فكما يصون النحو اللسان عن الخطأ في الكلام، كذلك يحفظ المنطق العقل عن الخطأ حين يفكر. والخطأ: وهو البعد عن الصواب: غي وضلال، فالمنطق يكشف الغطاء عن الفهم الدقيق والعلم المخبأ.

| | | |
|---|---|---|
| فهاكَ من أصولـه قواعـدا | | تجمع من فنونه فوائـدا |

هاك: اسم فعل بمعنى خذ. أي خذ هدية مني إليك قواعد، هي بعض أصول المنطق، تجمع فوائد كثيرة من مسائل المنطق المتشعبة، كأنها فنون مختلفة ومتنوعة.

| | | |
|---|---|---|
| سميتُهُ بالسلَّم المُرَوْنَـقِ | | يُرْقَى به سماءَ عِلْمِ المنطقِ |

| لوجهه الكريم ليس قالصَـا | | واللهَ أرجو أن يكون خالصَـا |
| --- | --- | --- |
| بـه إلى المطولات يهتـدي | | وأن يكون نافعًا للمبتـدي |

أي: قد سميت هذا النظم بالسلم المرونق أي المزخرف، يصعد به من يدرسه ويفهمه إلى أعلى مسائل علم المنطق، التي تشبه السماء في بعدها عن المنال والوصول إليها ـ وأرجو الله تعالى أن يجعله خالصا لوجه الله، بعيدا عن الرياء؛ ليس ناقصا: حسا ومعنى، وأن يكون نافعا لمن يبتدئ دراسة المنطق، حتى يهتدي به إلى كتب المنطق المطولات، كالخبيصي والشمسية وغيرهما.

## تنبيه

اشتملت خطبة المصنف على الإشارة إلى تعريف المنطق، وفائدته، وثمرته.

**تعريف علم المنطق:** هو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى معرفة مجهول تصوري ـ فتسمى قولا شارحا ومعرّفا ـ أو توصل إلى مجهول تصديقي ـ فتسمى حجة.

**وموضوعه:** المعلوم التصوري، والمعلوم التصديقي، من هذه الحيثية.

**وفائدته:** عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر.

**وثمرته:** القدرة على إقامة الحجج والبراهين، والدفاع عن عن العقائد الحقة فيفوز العبد بالسعادة الأبدية.

**ونسبته إلى غيره من العلوم:** مباينته لها وهو وسيلة لتحقيقها والدفاع عن قواعدها.

**وواضعه:** الفلاسفة الأقدمون كأرسطو وغيره.

**واسمه:** علم المنطق، وعلم الميزان، ومعيار العلوم.

**واستمداده:** من العقل.

**ومسائله:** قضاياه المتعلقة بالتعريفات، وبالأقيسة.

وأشار المصنف إلى حكم الشارع فيه بقوله

| والخُلْـــــفُ في جَــــوازِ الاشـتغـالِ | | بـهِ على ثلاثـةِ أقــوالِ |
|---|---|---|
| فــابنُ الصَّــلاح والنــواوي حَرَّمَـا | | وقال قومٌ: ينبغي أن يُعْلَمَـا |
| والقولـةُ المشهورةُ الصحيحـهْ | | جوازُهُ لكامـلِ القريحَـهْ |
| ممارسِ السُّنَّةِ والكتـابِ | | ليَهتـدِي بـهِ إلى الصـوابِ |

ذكر المصنف أن للعلماء في جواز الاشتغال به ثلاثة أقوال:

(1) فأسند التحريم إلى ابن الصلاح والنووي لأنه مختلط بكلام الفلاسفة، الذي لا يسلم من شره من اشتغل به، فيكون الاشتغال به سببا في الوقوع في المحظور.

(2) وقال قوم، منهم الغزالي وغيره: ينبغي أن يعلم على سبيل الكفاية، لإقامة البراهين على عقائد التوحيد ورد الشبه الوارد من خصوم الدين.

(3) القول الذي صححه المصنف: أنه يجوز الاشتغال به، لمن كمل عقله حتى يميز بين الحق والباطل ويكون مع ذلك قد اشتغل بالكتاب والسنة كثيرا، فيهتدي بنورهما إلى الصواب، فضلا عن نور عقله.

**(محل الخلاف):** والخلاف إنما هو في المنطق الممزوج بكلام الفلاسفة، أما المنطق الخالص من ذلك فلا يمنع أحد من تعلمه وتعليمه، بل هو من فروض الكفايات، كغيره من العلوم التي لم تتعين على الأفراد. والله أعلم.

## فصل في أنواع العلم الحادث

احترز بالحادث، عن علم الله القديم، فإنه منزه عن التقسيم، وعن الكسب والاكتساب، فهو صفة قديمة. والعلم: مطلق الإدراك.

| إدراكُ مفـردٍ تصوراً عُلِـم | | ودَرْكُ نسبةٍ بتصديقٍ وُسِـم |
|---|---|---|

يشتمل هذا البيت على تقسيم العلم الحادث إلى قسمين: (1) تصور (2) وتصديق، وتعريفهما.

**تعريف التصور:** هو إدراك المفردات. والإدراك: هو حضور صورة الشيء في الذهن.

**تعريف التصديق:** هو إدراك النسبة على وجه القبول لها والإذعان بها والتسليم.

## التطبيق

إذا قلت: (العالم حادث) ففهمك وإدراكك معنى ـ عالم ـ (وهو ما سوى الله) تصور. وفهمك وإدراكك معنى (حادث) وهو الموجود بعد عدم ـ تصور.

وإدراك نسبة الحدوث للعالم، دون إذعان وتسليم بذلك ـ تصور أيضا، ويسمى ذلك إدراك النسبة الكلامية، لأنها مدلول الكلام فقط. وأما إذا أدركت نسبة الحدوث للعالم، وقبلته نفسك وأذعنت بمضمونه، فقد جاء التصديق، وعليه مدار الإيمان. وأما العلم بالنسبة دون إذعان لها فليس من التصديق في شيء، ولا يكون إيمانًا، كعلم أهل الكتاب برسالة محمد ﷺ، فقد كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، دون إذعان وإقرار نفسي منهم، فليسوا مصدقين ولا مؤمنين.

### الخلاف في التصديق: هل هو بسيط أو مركب؟

قال الإمام الرازي ومن تبعه: إن للتصديق بالنسبة أجزاء أربعة:

(1) تصور الموضوع (2) تصور المحمول (3) تصور النسبة الكلامية أي المفهومة من الكلام ـ دون إذعان (4) تصور النسبة مع الإذعان. وبذلك يتحقق التصديق، والتصورات الأربعة أجزاؤه، فهو مركب منها كلها.

وقالت الحكماء: إن التصديق بسيط، لأنه مجرد إدراك النسبة على وجه الإذعان، وهو الحكم النفساني. والتصورات الثلاثة قبله ليست أجزاء منه بل هي شروط تسبقه كالطهارة للصلاة، وعلى كل فلابد من تحققها.

| وقـدِّم الأوَّلَ عنـد الوضعِ | | لأنـه مُقـدمٌ بالطبعِ |
|---|---|---|

قد عرفت أن التصديق بالنسبة على وجه الإذعان يكون بعد تصور الموضوع وتصور المحمول، وتصور النسبة، ثم يأتي الإذعان بها، فالتصور مقدم على التصديق طبعا، لذلك يجب أن يقدم عليه وضعا عند التأليف والدراسة وغيرهما.

| والنظريُّ ما احتاج للتأمُّلِ | | وعكســه هــو الضروريُّ الجلي |
|---|---|---|

النظري: نسبة إلى النظر، أي إعمال الفكر. وعرفوه بأنه حركة النفس في المعقولات.

والضروري: نسبة إلى الضرورة والبديهة، أي عدم إعمال الفكر.

فأشار بهذا البيت إلى أن كلا من التصور والتصديق ينقسم إلى قسمين:

(1) نظري (2) ضروري بديهي

والضروري منهما: ما لا يحتاج إلى تأمل وفكر، والنظري منهما: ما احتاج إلى تأمل وإعمال فكر.

فالأقسام أربعة:

(1) تصور ضروري (2) تصور نظري (3) تصديق ضروري (4) تصديق نظري.

مثال التصور النظري: تصور معنى (التيمم) مثلا، فإنه يحتاج إلى تعريفه، وشرح حقيقته والتفكر فيه، وكتصور المثلث والمربع.

(3) مثال التصديق الضروري: التصديق بأن الواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا، والأرض تحتنا، ونحو ذلك.

(4) مثال التصديق النظري: التصديق بأن العالم حادث، وبأن الله واحد وبأن محمدا رسول، فإنها تحتاج إلى نظر واستدلال.

| وما به إلى تصورٍ وُصِلْ | | يُدعى بقولٍ شـارحٍ فلْتَبْتَهِـلْ |
|---|---|---|
| ومـا لتصديقٍ بِـهِ تُوُصِّلاَ | | بِحُجَّةٍ يُعرفُ عند العُقَلاَ |

لما انحصرـ العلم في التصور والتصديق، وكل الناس محتاجون إلى تحصيل العلم، وضع المناطقة قوانين توصل إلى تصور المجهول تصورا سليما، ووضعوا قواعد توصل إلى التصديق بالأحكام والنسب عن يقين، وأطلقوا على ما يوصل إلى التصور ـ اسم القول الشارح ـ لأنه يشرح حقيقة المجهول، كما سموه تعريفا ومعرفا. وأطلقوا على ما يوصل إلى التصديق والإذعان للنسبة (اسم الحجة) كما يسمى بالبرهان والدليل والقياس ولواحقه.

وعلى هذا انحصر المنطق في قسمين:

(1) ما يوصل إلى التصور (2) ما يوصل إلى التصديق

مقدمة: اعلم أن لكل واحد من قسمي المنطق مقاصد ومبادئ، فمقصد القسم الأول ـ وهو التصورات ـ القول الشارح. ومبادئه: الكليات الخمس؛ والكليات الخمس معان لألفاظ، فاحتاج المناطقة للبحث في الألفاظ.

ولما كان بحثهم في الألفاظ من حيث دلالتها على معانيها ـ ذكروا باب الدلالة، فانحصرـ القسم الأول، في فصل الدلالة، وفصل مباحث الألفاظ، وبيان الكلي والجزئي، وفي بيان القول الشارح.

ومقصد القسم الثاني ـ وهو التصديقات ـ : القياس ولواحقه، ومبادئه: القضايا وأحكامها: من التناقض، والعكس، فانحصر القسم الثاني في بيان القضايا وأقسامها وأحكامها، وفي القياس ولواحقه؛ وبذلك يكمل الكلام في المنطق.

## الكلام على القسم الأول ـ وهو التصورات

## (فصل في أنواع الدلالة)

اعلم أن الدلالة يوصف بها الشخص المستدل، ويوصف بها الشيء الدال؛ فإذا دلك النور الأحمر على الخطر، فهو دال، وأنت مستدل منه على خطر السير في الطريق، لاتفاق رجال المرور على ذلك.

تعريف الدلالة صفة للمستدل: هي فهم أمر من أمر. كفهمك الخطر من النور الأحمر.

تعريفها صفة للشيء الدال: هي كون الشيء بحالة، بحيث يفهم منه أمر آخر، كالنور بحالة حمرته يفهم منه الخطر.

والشيء الدال يكون لفظا، ويكون غير لفظ، وطريق الدلالة فيهما واحد من ثلاثة: (1) الوضع (2) الطبع والعادة (3) العقل المحض. وعلى هذا تكون أنواع الدلالات ستة:

ثلاثة منها للدلالة غير اللفظية، وثلاثة منها للدلالة اللفظية، وهي هذه:

(1) دلالة غير لفظية وضعية (2) دلالة غير لفظية طبيعية عادية (3) دلالة غير لفظية عقلية. (1) دلالة لفظية وضعية (2) دلالة لفظية طبيعية (3) دلالة لفظية عقلية.

**أمثلة الدلالة غير اللفظية بأنواعها:**

(1) غير لفظية وضعية. كدلالة المحراب على جهة القبلة، ودلالة العلامات في الأرض على آخر حدود الأملاك والممالك.

(2) غير لفظية عادية: كدلالة الصفرة على الوجل، والحمرة على الخجل، ودلالة الاكتئاب على الهم والحزن.

(3) غير لفظية عقلية: كدلالة الأثر على المؤثر، ودلالة البناء على صانع صَنَعه.

**أمثلة الدلالة اللفظية بأنواعها:**

(1) لفظية وضعية: وهي دلالة جميع الألفاظ الموضوعة على معانيها، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

(2) لفظية عادية طبيعية: كدلالة الأنين على المرض مطلقا، ودلالة السعال على مرض الصدر، ونحو ذلك.

(3) لفظية عقلية: كدلالة اللفظ على أن صاحبه حي أو كان حيًّا ـ حيث لم تره، فسماعك له يدل على تكلمه به وهو حيّ.

والمقصود عند المناطقة من هذه الدلالات الست إنما هو الدلالة اللفظية الوضعية:

| دَلالةُ اللفظِ على ما وافَقَهْ | | يدعونها دِلالَةَ المُطابقَهْ |
|---|---|---|
| وجُزئِه تضمُّنًا وما لَـزِمْ | | فهْو التزامٌ إنْ بعقلٍ التُـزِمْ |

## هذه أقسام الدلالة اللفظية الوضعية

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية ثلاثة أقسام: (1) مطابقية (2) تضمنية (3) التزامية.

**(1) الدلالة المطابقية:** هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له، كدلالة لفظ "الإنسان" على الحيوان الناطق. وكدلالة لفظ "الصلاة" على الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير، المختتمة بالتسليم بنية مخصوصة.

وهذا معنى قوله: دلالة اللفظ على ما وافقه، أي على المعنى الذي وافق اللفظ، ووضع له، يدعونها أي يسمونها دلالة المطابقة.

**(2) الدلالة التضمنية:** هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، في ضمن الكل. كدلالة لفظ "الإنسان" على الحيوان فقط أو على الناطق فقط، وكدلالة لفظ "الصلاة" على السجود، أو على الركوع مثلا.

وهذا معنى قوله: (وجزئه تضمنا) أي ودلالة اللفظ على جزء معناه، يدعونها "تضمنا" أي دلالة تضمن.

**(3) الدلالة الالتزامية:** هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه، لازم له. كدلالة لفظ "الإنسان" على الضحك، أو على قبول العلم.

وسميت الأولى مطابقية، لأن المفهوم من اللفظ قد طابق معناه الموضوع، وهو كل المعنى. وسميت الثانية تضمنية، لأن فهم كل المعنى يتضمن فهم الجزء. وسميت الثالثة التزامية، لأن المفهوم من اللفظ لازم لمعناه.

### شرط اللازم في الدلالة الالتزامية:

أشار المصنف بقوله: (إن بعقل التزم) إلى الشرط اللازم في الدلالة الالتزامية عند المناطقة.

والشرط: هو أن يكون اللزوم بين معنى اللفظ ولازمه لزوما عقليا لا عرفيا؛ واللزوم العقلي: هو ما يمتنع انفكاكه في العقلي، كلزوم الزوجية للأربعة، ولزوم التحيز للجرم، (أي أخذه قدرا من الفراغ).

فلا يصح اللزوم العرفي، كلزوم النبات للغيث، ولزوم المطر للسحاب المطبق المتراكم، فإن العقل يجوز عدم وجوده.

### أقسام اللازم، وبيان المعتبر منه:

للمناطقة طريقتان في تقسيم اللازم: (الطريقة الأولى) يقولون: ينقسم اللازم إلى لازم ذهني فقط، وإلى لازم خارجي فقط، وإلى لازم ذهني وخارجي معا.

مثال اللازم الذهني فقط: لزوم البصر للعمى. لأن العمى معناه: عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا، ويلزم من معرفة العمى ذهنا تصور البصر، مع منافاته له في الخارج، فاللزوم فيه ذهني فقط.

واللازم الخارجي فقط كلزوم السواد للغراب خارجا، والعقل لا يمنع من وجود غراب غير أسود.

ومثل اللازم ذهنا وخارجا: لزوم الزوجية للأربعة، فأنت إذا تصورت الأربعة في ذهنك تتصور معها الزوجية، والزوجية لازمة لها في الخارج أيضا فلا ترى أربعة إلا والزوجية معها.

### الطريقة الثانية في تقسيم اللازم:

يقولون: ينقسم اللازم إلى لازم بين، وإلى لازم غير بين. واللازم البين هو الظاهر؛ وغير البين: هو الخفي، وهو الذي لا يدرك فيه اللزوم بين المعنى ولازمه إلا بإقامة دليل عليه.

ومثاله: لزوم الحدوث للعالم. فالحدوث (وهو الوجود بعد العدم) لازم للعالم ـ وهو ما سوى الله، ولكنه لازم خفي يحتاج في معرفته إلى دليل، ولذا ذكر له علماء التوحيد دليلا، فقالوا: (العالم متغير حادث ـ فالعالم حادث).

واللازم البين ـ وهو الظاهر ـ ينقسم إلى لازم بين بالمعنى الأعم، وإلى لازم بين بالمعنى الأخص.

فاللازم البين بالمعنى الأخص: ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم مثل لزوم الزوجية للأربعة، والتحيز للجرم، وإضاءة الكون للشمس، وغير ذلك.

واللازم البين بالمعنى الأعم: هو ما يلزم من تصور الملزوم، وتصور اللازم ـ الجزم باللزوم بينهما.

مثاله: لزوم مغايرة الإنسان للفرس مثلا، فلا يلزم من تصور الإنسان تصور مغايرته للفرس، بل إذا تصورت الإنسان، وتصورت الفرس، تجزم بلزوم المغايرة بينهما.

واشترط المحققون من المناطقة في اللازم أن يكون بينا بالمعنى الأخص فلا يكفي عندهم اللازم بالمعنى الأعم، ومن باب أولى لا يكفي اللازم غير البين ـ وهو الخفي، وأجاز الرازي ومن تبعه اللازم البين بالمعنى الأعم.

## مباحث الألفاظ

| | |
|---|---|
| مُستعمَلُ الألفاظ حيثُ يوجدُ | إما مركّبٌ وإما مُفردُ |
| فأولٌ ما دلَّ جُزؤُه على | جُزءِ معناه بعكس ما تلا |

أي الألفاظ المستعملة ـ وهي الموضوعة لمعنى ـ تنقسم قسمين:

(1) مفرد (2) مركب.

تعريف المركب: هو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة. واشتمل التعريف على قيود أربعة، إذا اختل قيد منها لم يكن مركبا، بل يكون مفردًا.

(1) القيد الأول: أن يكون للفظ جزء، فيخرج اللفظ الذي لا جزء له، مثل همزة الاستفهام، وواو العطف، وباء الجر، فإن كلا منها لفظ، لا جزء له، فليس مركبا، بل هو مفرد، وهو النوع الأول من المفرد.

(2) القيد الثاني: أن يدل جزؤه على معنى، فخرج بذلك اللفظ الذي له جزء، ولا يدل على معنى أصلا، مثل زيد، وعمرو، فإنه وإن كان لكل منهما أجزاء ـ وهي الحروف التي تركب منها، إلا أنها لا تدل على معنى أصلا فلا يكون مركبا، بل هو لفظ مفرد. ـ وهو النوع الثاني من أنواع المفرد.

(3) القيد الثالث: أن يدل جزؤه على جزء معناه الموضوع له. فيخرج بذلك مثل "عبد الله" علما لشخص فإنه وإن كان له جزءان، وكل جزء منهما يدل على معنى، إلا أنه ليس جزء معناه الموضوع له، لأن معناه الذات المشخصة، ولفظ "عبد" يدل على ذات اتصفت بالعبودية، ولفظ الجلالة يدل على الذات الأقدس الواجب الوجود، فكل منهما يدل على معنى، ولكنه ليس جزء المعنى، فلا يكون مركبا، وهو النوع الثالث من أنواع المفرد.

(4) القيد الرابع: أن يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة للمتكلم والسامع، فيخرج بذلك مثل "حيوان ناطق" إذا جعل علما لشخص معين، فهذا الشخص إنسان له تشخص خاص. ومعنى الإنسان: حيوان ناطق. وهذا الشخص: حيوان ناطق ذو تشخص خاص، فلفظ "حيوان" يدل على جزء معناه، ولفظ "ناطق" يدل على جزء معناه، إلا أن هذه الدلالة ليست مقصودة، لأن المقصود من جملة "حيوان ناطق" هو هذه الذات المعينة، من غير أن يقصد دلالة كل جزء منه على جزء معناه، فيخرج بذلك من قسم المركب، ويدخل في المفرد وهو النوع الرابع من أنواع المفرد.

مثال المركب: محمد رسول، فمعناه الكلي ثبوت الرسالة لمحمد ﷺ. ولاشك أن لفظ "محمد" يدل على جزء هذا المعنى. ولفظ "الرسول" يدل على الجزء الباقي، فانطبق عليه تعريف المركب، وهو معنى قول المصنف: فأول ـ وهو المركب ـ ما دل

جزؤه، أي لفظ دل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة. وقوله: بعكس ما تلا إشارة إلى تعريف المفرد.

**تعريف المفرد:** هو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة؛ وذلك شامل لأنواعه الأربعة:

(1) مفرد لا جزء له. كباء الجر (2) مفرد له جزء لا يدل على شيء. كزيد (3) مفرد له جزء يدل على معنى، لكنه ليس جزء معناه. مثل عبد الله علما لشخص. (4) مفرد له جزء، ويدل على جزء معناه، لكن دلالة غير مقصودة، مثل: حيوان ناطق ـ علما لإنسان معين، وقد تقدم شرح ذلك، فللمفرد أنواع أربعة.

## تقسيم المفرد إلى كلي وجزئي وتعريف كل منهما

| | |
|---|---|
| وَهْوَ على قسمين أعني المفردا | كُلِّيٌّ اَوْ جُزئيٌّ حيثُ وُجِدا |
| فَمُفْهِمُ اشتراكٍ الكليُّ | كأسدٍ وعكسُه الجُزئيُّ |

ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الذي يدل عليه إلى قسمين:

(1) كلي (2) وجزئي

**تعريف الكلي:** هو ما أفهم اشتراك أفراد كثيرة في معناه، أو تقول: هو ما يصح صدقه على كثيرين. مثل: أسد؛ فإن معناه ـ وهو حيوان مفترس ـ يشترك فيه أفراد كثيرون، ولا يخص أسدًا بعينه، بل يصدق على أي أسد، وكذا لفظ "إنسان" يصدق جميع أفراد الإنسان، والنكرات كلها من باب الكليات.

**تعريف الجزئي:** هو ما يمتنع صدقه على كثيرين، لأنه عكس الكلي، فالكلي: لا يمتنع صدقه على كثيرين.

ومثال الجزئي: زيد وعمرو، ومسجد الحسين، والمسجد الحرام، وغيرها لأن كل واحد منها يمتنع صدقه على كثيرين، لأنها أعلام لأشياء معينة. وكذا بقية المعارف، كلها من باب الجزئي، لأن كلا منها لا يفهم اشتراكا في معناه. والجزئي لا تبحث فيه المناطقة هنا، وإنما تبحث في الكليات لأنها مبادئ القول الشارح.

## أقسـام الكلي

| | |
|---|---|
| وأوَّلاً للذات إن فيها اندرجْ | فانْسُبْهُ أو لعارضٍ إذا خرجْ |
| والكلِّيّاتُ خمسةٌ دونَ انْتِقَاصْ | جنسٌ وفصلٌ عَرَضٌ نوعٌ وخاصْ |
| وأوَّلٌ ثلاثـةٌ بـلا شَطَـطْ | جنسٌ قريبٌ اوْ بعيدٌ اوْ وَسَطْ |

اعلم أن الكلي ينقسم باعتبارات مختلفة:

(1) ينقسم باعتبار وجود أفراد له في الخارج وعدم وجودها.

(2) ينقسم باعتبار دخوله في ذات الشيء أو خروجه عنها.

(3) ينقسم باعتبار وقوعه في الجواب وعدم وقوعه.

**التقسيم الأول:**

ينقسم باعتبار وجود أفراد له في الخارج وعدم وجودها، إلى ستة أقسام، وإليك بيانها:

(1) كلي لم يوجد له أفراد في الخارج، ويستحيل عقلا وجود فرد له. مثل شريك الباري، واجتماع النقيضين.

(2) كلي لم يوجد له أفراد في الخارج، ويمكن عقلا وجود أفراد له. مثل جبل من ذهب، وبحر من زئبق، وإنسان من ياقوت.

(3) كلي وجد منه فرد واحد فقط، ويستحيل عقلا وجود فرد آخر معه. مثل المعبود بحق فإنه يستحيل عقلا وجود غيره، لأن دليل الوحدانية استلزم أن يكون وجود غيره مستحيلا عقلا.

(4) كلي وجد منه فرد واحد فقط، مع إمكان وجود غيره عقلا. مثل شمس، فإن وجود شموس أخرى ليس مستحيلا عقلا.

(5) كلي وجد منه أفراد كثيرة، وتتناهى إلى غاية. مثل الإنسان، فإن أفراده تنتهي إلى غاية مهما كثرت.

(6) كلي وجد منه أفراد كثيرة لا تتناهى مثل معلومات الله، وكلمات الله، فإنها لا نهاية لها.

**تنبيه:** تقسيم الكلي بهذا الاعتبار لم يذكره المصنف ـ رحمه الله ـ وذكره غيره.

## التقسيم الثاني للكلي:

ينقسم الكلي باعتبار اندراجه في الذات، وخروجه عن معناها إلى كلي ذاتي، وكلي عرضي، أي وصف خارج عنها.

**الكلي الذاتي**: هو ما اندرج في الماهية، أو كان تمام الماهية. وذلك يشمل ثلاثة من الكليات:

(1) الجنس (2) الفصل (3) النوع. فالجنس والفصل جزءان للماهية، بهما تتحقق، والنوع تمام الماهية.

ومثال ذلك: الإنسان نوع من أنواع الحيوان ـ وهو حيوان ناطق ـ فالحيوان جنس له ـ وهو جزء من ماهيته وحقيقته. والناطق فصل له، ميزه عن بقية أنواع الحيوان، وهو الجزء الثاني المكمل لماهيته، وكلاهما قد اندرج في ماهية الإنسان، فكانا كليين ذاتيين، والنوع تمام الماهية، فهو كل الذات، وهو أحق باسم الذاتي، لأن الجنس والفصل نسبا إلى الذات، لأنهما جزءان للماهية، فالأولى أن يوصف بذلك النوع، لأنه كل ذات الماهية، وعلى هذا فلا وجه لمن جعله واسطة بينهما، ولا لمن جعله كليا عرضيا.

**الكلي العرضي:** هو ما خرج عن ذات الماهية، وكان وصفًا عارضًا لها، ويشمل اثنين من الكليات:

(1) الخاصة (2) والعرض العام. المثال للخاصة: الضحك بالنسبة للإنسان وقابليته للتعليم. والعرض العام: كالمشي ـ للإنسان، فإنه صفة تعرض للإنسان، ولسائر أنواع جنسه، وليست خاصة به.

## التقسيم الثالث للكلي:

ينقسم الكلي باعتبار وقوعه في الجواب وعدمه، ونوع السؤال، إلى خمسة أقسام:

(1) جنس (2) فصل (3) نوع (4) خاصة (5) عرض عام

ولما كان المقصود الأصلي من هذا الفصل هو الكليات الخمس، وكان لكل واحد منها مباحث خاصة ـ أفردنا لكل واحد منها مبحثًا خاصًا، ليسهل على القارئ فهمه، والإحاطة به، فنقول:

## الكلام على الجنس

**تعريفه:** هو ما يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة، ويقع في جواب: ما هو

واشتمل التعريف على قيود ثلاثة وهي: (1) مختلفين في الحقيقة (2) ويقع في جواب (3) جواب ما هو.

### شرح التعريف وإخراج المحترزات:

قولنا: ما يصدق على كثيرين، يشمل جميع الكليات الخمس،

وقولنا: مختلفين بالحقيقة ـ قيد أول، يخرج به النوع، فإنه يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة، كالإنسان، فإن أفراده متفقون في الحقيقة، بخلاف أفراد الحيوان كالإنسان والفرس والجمل، فإنها أفراد مختلفة في الحقيقة.

وقولنا: ويقع في جواب، قيد ثان يخرج به العرض العام، فإنه يصدق على كثيرين ولا يقع في جواب أصلا.

وقولنا: جواب ماهو ـ قيد ثالث، يخرج به الفصل والخاصة، فإنها وإن كانا يصدقان على كثيرين، ويقعان في جواب، ولكن ليس جواب "ما هو" بل يقعان في جواب أي شيء يميز النوع عن بقية أفراد جنسه.

ومثال الجنس: حيوان. فإنه يصدق على كثيرين ذات حقائق مختلفة، ويقع في جواب "ما هو"، فإذا سأل سائل، وقال: ما الإنسان والفرس والجمل وغيرها؟ كان الجواب عن ذلك: حيوان. أي القدر المشترك بينها هو حيوان، فالجنس يجاب به عن أنواع متعددة: اثنين فأكثر.

### أقسام الجنس:

ينقسم الجنس ثلاثة أقسام:

(1) جنس قريب، وهو الجنس الذي تحته أنواع حقيقية، وفوقه أجناس، كالحيوان.

(2) جنس عال، وهو ما ليس فوقه جنس، وتحته أجناس، كالجوهر، فليس فوقه جنس، وتحته أجناس: وهي الجسم، والنامي والحيوان.

(3) جنس متوسط، وهو ما فوقه جنس، وتحته جنس، كالنامي، فإن تحته أجناسًا وهي: شجر، وزرع، وحيوان، وفوقه أجناس أعلى منه، فإن فوقه الجسم المطلق، وفوق الجسم مطلق الجوهر.

## الكلام على النوع

**تعريفه:** هو ما يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، ويقع في جواب ما هو. مثاله إنسان، فإنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، كزيد وعمرو وبكر وغيرهم، وهي ذات حقائق متفقة ومتحدة، ويقع في جواب ما هو ـ فإذا سأل السائل، وقال: ما زيد وعمرو وبكر وغيرهم؟ كان الجواب له: إنسان.

### شرح التعريف وإخراج المحترزات:

قولنا: يقع على كثيرين ـ يشمل جميع الكليات،

وقولنا: متفيقن بالحقيقة ـ قيد أول، يخرج به الجنس، فإنه يصدق على كثيرين مختلفين، لا متحدين،

وقولنا: ويقع في جواب ـ قيد ثان، يخرج به العرض العام، فإنه وإن صدق على كثيرين، لا يقع في جواب أصلا.

وقولنا: في جواب ما هو ـ يخرج به الفصل والخاصة، فإنهما يقعان في جواب ـ أي شيء يميز في ذاته، أو في عرضه.

## أقسام النوع:

ينقسم النوع قسمين:

(1) حقيقي، وهو ما تقدم تعريفه كالإنسان.

(2) إضافي، وهو ما صدق على كثيرين واندرج تحت كلي أعلى منه، كالحيوان، فإنه يصدق على كثيرين، واندرج تحت كلي أعلى منه، وهو النامي،

وسمي نوعًا إضافيًا، لأنه نوع بالإضافة إلى ما فوقه، فهو نوع منه، وإن كان هو جنسًا بالنسبة لما تحته من الأنواع، من حيث إنه يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة. فالحيوان، والنامي، والجسم، كل منهما نوع إضافي، بالنسبة لما فوقه، ويصدق عليه تعريف النوع الإضافي، فهو كلي اندرج تحت كلي أعلى منه، والإنسان نوع حقيقي، لأنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، ويصدق عليه أيضا تعريف النوع الإضافي، فهو كلي اندرج تحت كلي أعلى منه.

## النسبة بين النوع الحقيقي والإضافي

بينهما العموم والخصوص الوجهي: يجتمعان في الإنسان، فهو نوع حقيقي، لأنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، وقد اندرج تحت كلي أعلى منه ـ وهو الحيوان.

وينفرد النوع الإضافي في الحيوان، وفي النامي وفي الجسم، فإنها تصدق على كثيرين مختلفين، لا متفقين، وكل منهما اندرج تحت كلي أعلى منه.

وينفرد النوع الحقيقي في النقطة والجوهر الفرد، فإنها لا تدخل تحت جنس، وتحتها أفراد متفقة بالحقيقة: نقطة الخط، ونقطة آخر السطح وغيرهما.

## ترتيب الأجناس والأنواع

الأجناس ترتب متصاعدة من النازل إلى العالي، فيقال: حيوان ـ وفوقه الجسم النامي ـ وفوق النامي مطلق الجسم ـ وفوق الجسم المطلق الجوهر ـ ويسمى الجوهر جنس الأجناس، والجنس العالي، كما يسمى الحيوان الجنس السافل، والجنس القريب.

وأما الأنواع فإنها تترتب متنازلة من العالي إلى السافل، فيقال: الجسم نوع من الجوهر، والنامي نوع من الجسم المطلق، والحيوان نوع من الجسم النامي، والإنسان نوع من الحيوان. ويسمى الإنسان نوع الأنواع والنوع السافل.

## الكلام على الفصل

**تعريفه:** هو ما يصدق على كثيرين، ويقع في جواب ـ أي شيء يميز في ذاته، أي شيء يميز الماهية ويكون مندرجا في ذاتياتها:

**شرح التعريف وإخراج المحترزات:**

قولنا: يصدق على كثيرين ـ يشمل الكليات الخمس

وقولنا: ويقع في جواب ـ قيد أول، يخرج به العرض العام. لأنه لا يقع في الجواب أصلا،

وقولنا: في جواب أي شيء ـ قيد ثان ـ يخرج به الجنس والنوع، لأنهما يقعان في جواب ـ ما هو ـ

وقولنا: في ذاته، قيد ثالث ـ يخرج به الخاصة فإنها تميز الماهية في عرضها.

ومثال الفصل: ناطق بالنسبة للإنسان؛ فإنه يصدق على كثيرين، وإذا سأل سائل وقال: أي شيء يميز الإنسان عن بقية أنواع جنسه، ويكون هذا المميز مندرجا في ذاتياته؛ كان الفصل ـ وهو ناطق ـ هو الذي يقع في الجواب؛ فيقال: الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات ـ هو ناطق فانطبق عليه تعريف الفصل.

**تقسيم الفصل:**

ينقسم الفصل قسمين: (1) قريب (2) بعيد.

فالفصل القريب: هو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب. مثل "ناطق" فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جنسها القريب ـ وهو الحيوان ـ.

والفصل البعيد: هو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد. مثل الحساس، بالنسبة للإنسان. فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جنسها البعيد ـ وهو الجسم النامي. فإذا قيل: أي شيء يميز الإنسان عن الشجر؛ كان الجواب ـ الحساس. وكذلك النامي، يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد ـ وهو الجسم ـ فإذا قيل: أي شيء يميز الإنسان عن الحجر مثلا؛ كان الجواب ـ النامي ـ فالنامي فصل بعيد؛ يميز الإنسان، عما يشاركه في جنسه البعيد ـ وهو مطلق جسم. وكل ما يميز القريب يميز البعيد؛ ولا عكس؛ فالناطق كما يميز الإنسان يميز الحيوان؛

والجسم النامي؛ والحساس يميز الحيوان عن الشجر؛ ولا يميز الإنسان عن بقية أنواع الحيوان.

## الكلام على الخاصة

**تعريفها:** هي ما تصدق على كثيرين، وتقع في جواب "أي شيء" يميز في عرضه. أي (يميز الماهية، ويكون مندرجا في عرضياته، لا من ذاتياته). المثال: ضاحك؛ فإذا قيل: أي شيء يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات، ويكون مندرجا في عرضه ـ كان الجواب بالخاصة، فيقال ضاحك، أي الذي يميزه من عرضياته ـ هو ضاحك.

**إخراج المحترزات:**

قولنا: ما يصدق على كثيرين ـ يشمل الكليات الخمس.

وقولنا: ويقع في جواب ـ قيد أول ـ يخرج به العرض العام.

وقولنا: في جواب أي شيء يميز ـ قيد ثان، يخرج به الجنس والنوع، فإنه يقعان في جواب "ما هو".

وقولنا: في عرضه ـ قيد ثالث، يخرج به الفصل، فإنه يقع في جواب ـ أي يميز في ذاته، لا في عرضه.

## الكلام على العرض العام

**تعريفه:** هو ما يصدق على كثيرين، ويعرض للماهية ولغيرها، ولا يقع في جواب أصلا. مثل الماشي والمتنفس للإنسان، فإن كلا منهما يعرض لماهية الإنسان، ولا يختص به، بل يشمل الإنسان وغيره: من بقية أنواع جنسه، وهو لا يقع في جواب، لأنه لا يميز الماهية، وليس هو القدر المشترك بين الأفراد.

**شرح التعريف وإخراج المحترزات:**

قولنا: ما يصدق على كثيرين يشمل الكليات الخمس.

وقولنا: يعرض للماهية وغيرها ـ قيد أول، يخرج به الخاصة، فإنها تخص الماهية وحدها،

وقولنا: ولا يقع في جواب أصلا ـ قيد ثان، يخرج به بقية الكليات، فإنها كلها تقع في الجواب.

## تقسيم الخاصة والعرض العام

تنقسم الخاصة والعرض العام إلى قسمين: (1) دائم (2) ومفارق.

فالخاصة الدائمة مثل الضحك بالقوة بالنسبة للإنسان، والخاصة المفارقة: مثل الضحك بالفعل للإنسان.

والعرض العام الدائم: كالمتنفس بالقوة بالنسبة للإنسان. والعرض العام المفارق ـ كالمتنفس بالفعل للإنسان.

والخاصة للنوع خاصة للجنس، دون العكس، فالضحك خاصة للإنسان، وهو خاصة للحيوان، تميزه عن أفراد الجسم النامي، والمتنفس خاصة للجنس كالحيوان، تميزه عما يشاركه في جنسه وهو النامي فإنها تميزه عن الشجر، وليس خاصة للنوع كالإنسان. فكل خاصة للنوع تكون خاصة للجنس، وليس كل خاصة للجنس تكون خاصة للنوع.

## نسبة الألفاظ للمعاني

| ونسبةُ الألفاظِ للمعاني | خمسةُ أقسامٍ بلا نقصانِ |
| --- | --- |
| تواطـؤٌ تشاكـكٌ تخالفُ | والإشتراكُ عكسُهُ الترادفُ |

نسبة الألفاظ للمعاني تكون على أوجه:

(1) فتارة يكون المقصود منها النسبة بين معنى اللفظ وما يصدق عليه من الأفراد ـ ويدخل فيه التواطؤ والتشاكك.

(2) وتارة يكون المقصود منها النسبة بين معنى لفظين مختلفين، ويدخل فيه التباين والترادف.

(3) وتارة يكون المقصود منها النسبة بين اللفظ ومعانيه المختلفة، ويكون في المشترك.

فالنسب خمس:

(1) **التواطؤ:** هو أن يكون معنى اللفظ متساويًا في أفراده التي يصدق عليها من غير تفاوت بينها. مثل الإنسان، فإن أفراده متساوية في معنى الإنسانية ـ وهي الحيوانية والناطقية.

(2) **التشاكك:** هو أن يكون معنى اللفظ ليس متساويا بين أفراده، بل يتفاوت معناه في أفراده، بالقوة والضعف، أو بالأولية، أو بالأولوية، فالأول كالنور، فإنه يتفاوت في أفراده قوة وضعفاً، والثاني كالوجود، فإن القديم أولى وأحق به من الحادث، كما أن القديم أسبق وأول وجودًا من الحادث.

(3) **التباين الكلي:** هو أن يكون بين معنى اللفظين تخالف كلي، بحيث لا يصدق أحدهما على فرد من أفراد الآخر، كالإنسان والفرس، فإنه لا يصدق معنى الإنسان على أي فرد من أفراد الفرس وبالعكس.

(4) **الاشتراك اللفظي:** هو أن يتحد اللفظ ويتعدد وضعه ومعناه، مثل ـ عين، فلفظها واحد وتعدد وضعها لمعان كثيرة، فوضعت للباصرة بوضع، وللجارية بوضع، وللذهب بوضع، ولخيار الشيء بوضع، وغير ذلك، فاللفظ فيها واحد، والمعنى متعدد، والوضع متعدد لكل معنى.

(5) **الترادف:** هو أن يتعدد اللفظ، ويتحد المعنى، مثل أسد وغضنفر، وبر وقمح، فهو عكس الاشتراك، لأن الاشتراك ـ فيه اللفظ واحد والمعنى متعدد، والترادف تعدد فيه اللفظ لمعنى واحد.

## (تنبيه)

بقي ثلاث نسب تركها المصنف، وسنذكرها تتميمًا للأقسام، فنقول:

(1) **التساوي:** وهو أن يختلف اللفظان في المفهوم، ويتحدان في الأفـراد الـتي يصدق عليها كل منها. وذلك مثل الكاتـب ـ والضـاحك، فـإن مفهـوم الكاتـب ذات اتصـف بالكتابـة ـ ومفهـوم الضـاحك ذات اتصـفت بالضـحك. ولكـن الأفـراد الـتي يصدق عليها أحدهما هي بعينها أفراد الآخر.

(2) **العموم والخصوص المطلق:** وهو أن يجتمع مفهوم اللفظين في أفراد، وينفرد أحدهما ـ وهو الأعم ـ في أفراد أخرى. وذلك مثل الإنسان والحيوان، يجتمعان في زيد وعمرو مثلا، وينفرد الحيوان في الفرس مثلا.

(3) **العموم والخصوص الوجهي:** وهو أن يجتمع مفهوم اللفظين في أفراد، وينفرد كل منهما في أفراد أخرى. وذلك مثل الإنسان والأبيض، فـإنهما يجتمعـان في الإنسـان الأبيض، وينفرد الإنسان في الإنسان الأسود، وينفرد الأبيض في الثلج والجير مثلا.

وسمي عموما وخصوصًا وجهيًا، لأن في كل منهما عمومًا من جهة، وخصوصًا من جهة، فعموم الإنسان من جهة أنه شمل الإنسان الأسود، وخصوصه من جهة أنه لم يشمل الجير ونحوه. وعموم الأبيض من جهة أنه شمل الجير ونحـوه، وخصوصـه مـن جهة أنه لم يشمل الأسود من الإنسـان. وذلك بخـلاف العمـوم والخصـوص المطلـق، فإن في أحد اللفظين وهـو الحيـوان عمومًا عـن الآخـر عمومًا مطلقا ـ فهـو أعم من الإنسان مطلقا، وفي اللفظ الآخر خصوصًا مطلقًا ـ فالإنسـان أخص مـن الحيـوان مطلقًا.

## تقسيم اللفظ المركب إلى طلب وخبر

| | |
|---|---|
| واللفظُ إمَّا طلَبٌ أو خَبَـرُ | وأولٌ ثلاثـةٌ ستُذكَـرُ |
| أمرٌ مع استعلاَ وعكسُه دُعَا | وفي التساوي فالتِماسٌ وقعَا |

ينقسم اللفظ المركب إلى قسمين: (1) طلب (2) خبر.

**تعريف الخبر:** هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، مثل: جاء زيد.

**تعريف الطلب:** هو ما لا يفهم مدلوله إلا بالنطق به - أو هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ويدخل تحته أشياء:

(1) الأمر (2) النهي (3) الدعاء (4) الاستفهام (5) العرض (6) التمني (7) الترجي (8) التخصيص (9) النداء.

## الكلام على صيغة: "افعل" وصيغة: "لا تفعل"

تأتي الصيغتان على ثلاثة أوجه:

(1) إن كانتا صادرتين من أعلى لأدنى كانت افعل أمرًا - ولا تفعل نهيًا. مثل: أقيموا الصلاة - ولا تقربوا الزنا.

(2) وإن صدرتا من أدنى لأعلى، كانتا دعاء، مثل: رب اغفر لي - ولا تؤاخذني بذنبي.

(3) وإن صدرتا من متساويين كانتا التماسًا - كقولك لأخيك: اسقني، ولا تتأخر عني. أي ألتمس منك ذلك، لا آمرًا، ولا خاضعًا متضرعًا.

## فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية

اعلم أن هنا ستة ألفاظ متقابلة: ثلاثة منها مبدوءة بالكاف، وثلاثة منها مبدوءة بالجيم.

فالمبدوءة بالكاف هي: (1) الكل (2) الكلية (3) الكلي.

والمبدوءة بالجيم هي: (1) الجزء (2) الجزئية (3) الجزئي.

**بيان معانيها وأمثلتها وذكر كل واحد مع ما يقابله:**

(1) أصل معنى الكل: هو ما تركب من أجزاء كالحصير، تركب من جزءين: السمار والخيط، والبيت تركب من أجزاء.

(2) الجزء: هو ما تركب منه ومن غيره كل. كالسمار، تركب منه ومن الخيط كل - وهو الحصير، وكذلك أجزاء البيت تركب منها كل البيت.

(3) الكلية هي القضية التي حكم فيها على جميع الأفراد: إيجابا مثل كل إنسان حيوان. أو سلبًا مثل لا أحد حاضر.

(4) الجزئية: هي القضية التي حكم فيها على بعض الأفراد مبهمًا ـ مثل بعض الطلبة حاضر ـ وليس بعض الطلبة حاضر.

(5) والكلي: هو ما يصدق على كثيرين كالحيوان.

(6) والجزئي: ما يمتنع صدقه على كثيرين. مثل زيد ـ وقد تقدم معناهما.

## رأي صاحب السلم في الكل والكلية

قال:

| | |
|---|---|
| الكلُّ حكمُنا على المجموعِ | ككلَّ ذاك ليس ذا وقـوعِ |
| وحيثما لكل فـردٍ حُكِمَا | فإنه كليـةٌ قـد عُلِمَا |
| والحكمُ للبعض هو الجُزْئِيَّهْ | والجزءُ معرفتُه جَلِيَّـهْ |

نظر المصنف ـ رحمه الله ـ إلى أن الكل وصف للحكم، كما أن الكلية وصف للحكم، فيقال في الأول: هذا الحكم من باب الكل، لا من باب الكلية، لأن في الكلية يلاحظ أن كل الأفراد قد شملها الحكم على سبيل الاستقلال. والحكم في الكل يكون على مجموع الأفراد، من غير نظر إلى حصوله إلى جميعها أو استقلال كل واحد منها به. فقال:

(1) الكل: هو الحكم على المجموع، أي على مجموع أفراد الموضوع: سواء كانت الأفراد داخلة في الحكم، أو تخلف بعضها، كقولك: الطلبة حضروا، فهذا يصدق: سواء حضروا جميعهم أو بعضهم. وكذلك يشمل الحكم على المجموع إذا كان جميع الأفراد اتصفوا به دفعة واحدة ـ وهم مجتمعون، وكل واحد لا يمكنه الاستقلال به. مثل قوله تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾؛ فالحكم عليهم بالحمل وهم مجتمعون. أي مجموعون يحملون العرش، ولا يقدر أن يستقل به واحد منهم. ويحتمل

الأمرين قولك: أهل البلد يحملون الصخرة العظيمة، فإنه يحتمل أنهم يحملونها وهم مجتمعون كلهم، ويحتمل أن معظمهم لو اجتمع يحملونها.

(2) الكلية: الكلية هي الحكم على جميع الأفراد، مثل قوله تعالى ﴿كل من عليها فان﴾ - ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾

**تمثيل المصنف للكلية:**

كان النبي ﷺ يصلي صلاة رباعية، فسها وسلم من ركعتين، فقال له ذو اليدين: (أقصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟)، فقال له النبي ﷺ: (كل ذلك لم يكن)، فقال له الرجل: (بل بعض ذلك قد كان)، فقال النبي ﷺ لأصحابه: (أحق ما يقول ذو اليدين؟) قالوا: نعم، فتذكر النسيان، فأكمل صلاته وسجد للسهو.

فقول النبي ﷺ: (كل ذلك لم يكن) جعله المصنف مثالا للحكم على المجموع، لا على الجميع، ومعناه عند المصنف: أن مجموع الأمرين لم يكن، فلا ينافي أن بعضه قد كان، وهو النسيان.

وأراد المصنف بذلك عدم وقوع ما يخالف الواقع في كلام النبي ﷺ، لأن ذلك يكون عيبًا في حقه.

**الجـواب:**

والجواب عن ذلك أن هذا الحكم من باب الكلية، وهي الحكم على الأمرين معا بعدم الوقوع، وذلك لا يقدح ولا يكون عيبًا ونقصًا في حقه ﷺ، لأنه إنما قال ذلك، عملا بما يغلب على ظنه، ومن أخبر بما يغلب على ظنه لا يكون ذلك نقصًا ولا عيبًا، ولو خالف الواقع. والدليل على أن ذلك من باب الكلية ما ورد في رواية أخرى: (لم أنس ولم تقصر) فصرح فيها بنفي الأمرين معًا. والخلاصة أن ذلك لا يصلح مثالا للحكم على المجموع كما فهم المصنف.

## فصل في المعرّفات

هي جمع معرّف بكسر الراء. والمعرّف والتعريف، والقول الشارح ألفاظ مترادفة بمعنى واحد.

**تعريف القول الشارح:** هو ما يلزم من تصوره في الذهن، تصور المعرف بالكنه والحقيقة، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه، فالتعريف إن كان بذاتيات المعرف، يحصل به تصور المعرف بكنهه وحقيقته، وإن كان التعريف بشيء من عوارضه الخاصة تميز به عن جميع ما عداه.

**المثال:** إذا قلنا في تعريف الإنسان: هو حيوان ناطق، فقد شرحنا حقيقته، وإذا قلنا في تعريفه: هو حيوان ضاحك، فقد ميزناه بخاصة وهي الضحك عما يشاركه في الحيوانية.

**التمثيل بالمحسوس:** إذا عرّفت صديقك بمنزلك وذكرت له بناءه وأساسه وأدواره، فقد صورته له بكنهه وحقيقته التي تكون منها، وإذا عرفته له بذكر أمارة تدل عليه، كقولك له: منزل أمام المسجد، أو بجانب عمود النور، فلم تتعرض إلى شيء من كنهه وحقيقته، بل أتيت بأمارة خاصة به، تميز عن جميع ما عداه من المنازل.

## أقسام المعرف

| | |
|---|---|
| معرّفٌ على ثلاثةٍ قُسِمْ | حدٌّ ورسميٌّ ولفظيٌّ عُلِمْ |
| فالحدُّ بالجنس وفصلٍ وقعا | والرسم بالجنس وخاصَّةٍ معا |
| وناقصُ الحدِّ بفصلٍ أو معا | جنسٍ بعيدٍ لا قريب وقعا |
| وناقصُ الرسم بخاصةٍ فقطْ | أو معَ جنسٍ أبعدٍ قَدِ ارتبطْ |

| وما بلفظيٍّ لديهمْ شُهِـرا | | تبديلُ لفظٍ برديفٍ أشهرا |
|---|---|---|

ينقسم المعرّف ـ وهو التعريف ـ ثلاثة أقسام: (1) حد (2) رسم (3) تعريف لفظي، نسبة إلى اللفظ.

**تعريف الحد:** هو ما كان فيه الفصل: سواء كان معه الجنس القريب، أو البعيد، أم لم يوجد معه الجنس.

**تعريف الرسم:** هو ما كان فيه الخاصة: سواء وجد معها جنس قريب أو بعيد، أم لم يذكر معها جنس أصلا.

## أقسام الحد والرسم

ينقسم كل من الحد والرسم إلى تام وناقص. فالحد قسمان: (1) تام (2) ناقص. والرسم قسمان: (1) تام (2) ناقص.

**تعريف الحد التام:** هو ما كان بالجنس القريب والفصل القريب. مثاله: الإنسان حيوان ناطق، فالحيوان جنس قريب للإنسان، والناطق فصل قريب للإنسان، يميزه في ذاته عما يشاركه في جنسه القريب ـ وهو الحيوان.

**تعريف الحد الناقص:** هو ما كان بالفصل وحده، مثل قولك: الإنسان ناطق. أو بالفصل والجنس البعيد كقولك في تعريف الإنسان: الإنسان جسم ناطق ـ أو جسم نام ناطق.

**تعريف الرسم التام:** هو ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة. كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك.

**تعريف الرسم الناقص:** هو ما كان بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة وحدها.

فالأول كتعريف الإنسان بأنه: جسم ضاحك، والثاني كتعريف الإنسان بأنه: ضاحك أي فقط دون ذكر جنس معها.

## دخول العرض العام في التعريف

إذا وجد العرض العام مع الفصل لا يجعل الحد تاما، كقولك في تعريف الإنسان: (الإنسان ماش ناطق) فهو حد ناقص.

وإذا وجد العرض العام مع الخاصة لا يجعل الرسم تامًا، كقولك في تعريف الإنسان: (الإنسان ماش ضاحك). فليس العرض العام كالجنس القريب، لأنه ليس من ذاتيات المعرف، بل هو من عوارضه.

## التعريف اللفظي

هو تفسير اللفظ الذي خَفي معناه بلفظ ظاهر المعنى، أشهر منه وأوضح في الدلالة على المعنى المراد.

كقولك في تعريف البر: (البر هو القمح). وفي تعريف الليث أو الغضنفر: (الليث هو الأسد) أو (الغضنفر هو الأسد). ومرجع التعريف اللفظي كتب اللغة، فهي التي تشرح الألفاظ التي خفي معناها بألفاظ واضحة المعنى، مرادفة لها.

## شروط التعريف

| | |
|---|---|
| وشرطُ كلٍّ أن يُرى مطَّردا | مُنعكسًا وظاهرًا لا أبعدَا |
| ولا مساويًا ولا تُجُوِّزا | بلا قرينة بها تُحُرِّزا |
| ولا بما يُدرَى: بمحدودٍ ولا | مشترَكٍ من القرينة خلا |
| وعندهم من جملة المردود | أن تذكر الأحكام في الحدود |
| ولا يجوز في الحدود ذِكْرُ أوْ | وجائزٌ في الرسم فادْرِ ما رووْا |

ذكر للتعريف: سواء كان حدًّا أو رسمًا ستة شروط:

(الشرط الأول) ـ أن يكون مطردا منعكسًا ـ وذلك بأن يكون جامعًا لجميع أفراد المعرف، ومانعا من دخول أفراد أخرى، غير أفراد المعرف فيه، فلا يصح

تعريف الإنسان ـ بأنه حيوان مسلم، لأنه لم يجمع أفراد الإنسان كلها، فهذا التعريف غير جامع.

ولا يصح تعريف الإنسان ـ بأنه حيوان حساس يمشي على رجلين. لأنه يدخل فيه أفرد من غير الإنسان المعرف، كالطيور، فهذا التعريف غير مانع.

ومعنى المطرد: كلما وجد التعريف وجد المعرف، فيكون مانعا.

ومعنى المنعكس: كلما وجد المعرَّف وجد التعريف، فيكون جامعًا.

فعلى هذا يكون المطرد هو المانع ـ ويكون المنعكس هو الجامع. وهذا الذي فهمه البيجوري من كلام جمهور المنطقيين.

ولكن القرافي فسر المطرد بالجامع، وفسر المنعكس بالمانع. والأمر في ذلك سهل، فالكل يشترط أن يكون التعريف جامعا مانعا، أي تكون أفراده مساوية لأفراد المعرف.

(الشرط الثاني) ـ أن يكون أوضح من المعرف وأظهر منه، وهذا هو معنى قوله: (ظاهرًا : لا أبعد ولا مساويا)، فالشرط أن تكون ألفاظ التعريف ظاهرة واضحة من المعرف، فقوله: (لا أبعد ولا مساويا) تفسير لمعنى "ظاهرًا"؛ وذلك لأن التعريف وسيلة لتصور المعرف المجهول، فلابد أن يكون ظاهرا كالنور، يكشف ظلمة الجهل عن المعرف المجهول، فلا يصح أن يكون التعريف مساويا للمعرف في الوضوح والخفاء لأن المتساويين في الوضوح ظاهران، لا يحتاج أحدهما إلى تعريف.

وكذا ليس أحدهما أحق بأن يكون تعريفًا والآخر معرفًا.

والمتساويان في الخفاء لا يعرف أحدهما الآخر، لأن الظلمة لا تكشف ظلمة.

ومن باب أولى ـ لا يصح أن يكون التعريف أبعد من المعرف، أي أشد خفاء منه.

والمساوي كتعريف المتحرك بأنه: ما ليس بساكن، والأبعد في الخفاء ـ كتعريف النار بأنها جسم كالنفس، فهو أخفى من المعرف لأن النفس اختلف الفلاسفة في تعريفها.

(الشرط الثالث) ـ أن لا يكون في ألفاظ التعريف لفظ مجازي، أو لفظ مشترك، دون قرينة تعين المراد من المجازي أو المشترك.

فالمجزي كتعريف العالم بأنه بحر يلاطف الناس، لأنه يشمل الكريم والحليم والعالم ـ فلو وجدت مع المجاز قرينة تعين المراد منه صح التعريف. كتعريف العالم بأنه بحر يلاطف الناس، ويظهر لهم الدقائق والحقائق.

وكذا لا يصح وجود المشترك اللفظي في التعريف، دون وجود قرينة تعين المراد من المعاني المشتركة كتعريف الشمس بأنها عين تلمع، فإن وجدت قرينة تعين المراد من المشترك صح التعريف به، وذلك كتعريف الشمس بأنها عين تلمع وتضيء الآفاق.

(الشرط الرابع) ـ أن لا يتوقف العلم بألفاظ التعريف على المعرف. وهذا معنى قوله: (ولا يدرى بمحدود) وذلك كتعريف العلم بأنه صفة ينكشف بها المعلوم. مع أن المعلوم: هو ما وقع عليه العلم، فتتوقف معرفة المعلوم على معرفة العلم. والعلم المعرف تتوقف معرفته على معرفة التعريف، فيأتي الدور ـ وهو توقف أحد الشيئين على الآخر. وهو باطل، فيبطل التعريف الذي اشتمل عليه.

(الشرط الخامس) عدم ذكر الأحكام في التعريف حدًا أو رسمًا. لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ ولا يتصور المعرف إلا بالتعريف. فلو حكم عليه قبل تصوره كان حكمًا على مجهول، والحكم على مجهول لا يفيد.

فلا يصح أن يقال في تعريف الفاعل مثلا: (الفاعل ـ هو الاسم المرفوع الذي تقدمه فعله. لأن الرفع حكم عليه من الأحكام التي تثبت له. بل يقال: هو اسم تقدمه فعل أصلي الصيغة تام. ثم يقال: وحكمه الرفع، فيكون حكمًا على معلوم.

وهذا الشرط عام في الحدود والرسوم. فمراد المصنف بالحدود مطلق التعاريف. وعبر بالحدود لضيق النظم عليه.

(الشرط السادس) لا يجوز ذكر "أو" في التعريف مطلقا: حدًا كان أو رسمًا ـ إذا كانت "أو" للشك أو للإبهام، لأن التعريف يؤتى به لتوضيح المعرف. والشك أو الإبهام يزيد المجهول جهالة.

وذلك كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، أو حيوان صاهل ـ على معنى الشك في أنه أحد هذين.

وأما "أو" التي للتنويع والتقسيم، فإنه يجوز دخولها في الرسوم دون الحدود. كقولك الكلمة: اسم أو فعل، أو حرف.

وإنما صح دخول "أو" التي للتقسيم والتنويع في الرسوم دون الحدود، لأن الحدود تبين ذات الشيء وحقيقته، والشيء الواحد لا يكون له حقيقتان، ولكن يجوز أن يكون للحقيقة الواحدة خاصتان ـ أي أمارتان مختصتان بها، كل واحدة منها تميزها عن جميع ما عداها مما يشاركها في جنسها. كما يقال الإنسان حيوان ضاحك، أو كاتب بالقوة.

مثاله في المحسوس: أن تقول: أمارة منزلنا التي تميزه عن غيره من المنازل: عمود النور، أو صندوق البريد ـ إذا كانت الأمارتان مختصتين به.

وبعض المنطقيين أجازوا التعريف بالأعم، وبالأخص، فلم يشترطوا فيه أن يكون جامعًا مانعًا، وقالوا: إن المقصود بالتعريف تصور المعرف بوجه ما، ولا يشترط تصوره بوجه يميزه عن جميع ما عداه. والله أعلم.

## تطبيقات عامة على القسم الأول من المنطق
## وهو قسم التصورات
### تطبيقات على التصور والتصديق

(1) بين التصور والتصديق فيما يأتي:

الإنسان ـ الطائر ـ الضمير ـ إمام المسجد ـ الاتحاد قوة ـ العقل ـ الإسلام حق ـ الصدق مُنجٍ ـ رجل كريم ـ العلم نور.

(2) بين كلا من التصور والتصديق: الضروري والنظري فيما يأتي:

المثلث ـ المربع ـ العقل ـ حرارة النار ـ الدائرة ـ نعومة الحرير ـ الواحد نصف الاثنين ـ حلاوة السكر ـ الأب موجود قبل ولده ـ الله واحد ـ الرسل صادقون ـ الشمس مضيئة ـ العالم حادث.

## الإجابة عن السؤال الأول:

| تصور | تصديق |
|---|---|
| الإنسان | الاتحاد قوة |
| الطائر | الصدق منج |
| الضمير | العلم نور |
| إمام المسجد | الإسلام حق |

## الإجابة عن السؤال الثاني:

| التصور | | التصديق | |
|---|---|---|---|
| بديهي | نظري | بديهي | نظري |
| حرارة النار | المثلث | الواحد نصف الاثنين | الله واحد |
| نعومة الحرير | المربع | الشمس مضيئة | الرسل صادقون |
| حلاوة السكر | العقل | الأب موجود قبل ولده | العالم حادث |
| إضاءة الشمس | الدائرة | | |

## تمرينات على التصور والتصديق

(1) بين التصور والتصديق فيما يأتي:

الصلاة ـ محمد رسول ـ أمير المؤمنين ـ طويل القامة ـ كل من عليها فان ـ متوازي الأضلاع.

(2) بين التصور الضروري والنظري، والتصديق الضروري والنظري فيما يأتي:

الملائكة ـ الجن ـ الأربعة نصف الثمانية ـ الصلاة مفروضة ـ القتل بالسم ـ ري الماء ـ إشباع الأكل ـ السماء فوقنا ـ الكل أعظم من الجزء ـ صلاة الضحى نافلة ـ الرهن.

## تطبيقات على الدلالة وأنواعها

| السؤال | الجواب |
|---|---|
| (1) دلالة اللفظ على معناه الموضوع له | دلالة لفظية وضعية مطابقية |
| (2) » الإشارة على التحية أو نعم أو لا | » غير لفظية وضعية |
| (3) » الأنين على المرض | » لفظية عادية طبيعية |
| (4) » البناء على صاحبه | » عقلية غير لفظية |
| (5) » دق الجرس على الوقت | » وضعية غير لفظية |
| (6) » الإسراف على الإفلاس | » عادية غير لفظية |
| (7) » التأفف على ضيق الصدر | » لفظية عادية |
| (8) » اللفظ على حياة قائله | » عقلية لفظية |
| (9) » المنزل على جميع حجراته | » مطابقية |
| (10) » الصلاة على الركوع | » تضمنية |
| (11) » حدوث العالم على وجود الله | » التزامية عقلية |
| (12) » العمل المتقن على ذكاء فاعله | » التزامية |
| (13) » تجويف المحراب على جهة القبلة | » وضعية غير لفظية |
| (14) » الشمس على الضوء | » التزامية |
| (15) » النور الأحمر على الخطر | » وضعية غير لفظية |
| (16) » الإنسان على أنه منتصب القامة | » التزامية |
| (17) » (زيد قائم) على ثبوت القيام له | » مطابقية |
| (18) » الغراب على أنه ناعق فقط | » تضمنية |
| (19) » الإنسان على أنه ناطق | » تضمنية |

| (20) « (يرفع العلم أهله) على الرغبة فيه | « التزامية |
| --- | --- |
| | |

## تمرينات على أنواع الدلالة

(1) بين أنواع الدلالة فيما يأتي:

دلالة الدخان على النار

دلالة الأسد على الحيوان المفترس

دلالة الإنسان على قبول التعلم

دلالة الفرس على أنه حيوان صاهل

دلالة الحيوان على أنه يتحرك

دلالة العشب على الماء

(2) بين أنواع اللازم فيما يأتي:

لزوم الإحراق للنار، لزوم الزوجية للأربعة، لزوم الحدوث للمتغير، لزوم مغايرة الإنسان للأسد.

(3) افرق بين اللازم البين واللازم غير البين مع التمثيل، وبين اللازم البين بالمعنى الأخص، والبين بالمعنى الأعم.

## تطبيقات على اللفظ المفرد والمركب

| اللفظ | نوعه |
|---|---|
| زيد | مفرد |
| عبد الله علمًا | » |
| خادم المسجد | مركب ناقص |
| البيت الحرام | مفرد |
| إن قام زيد | مركب ناقص |
| رجل فاضل | » » |
| حيوان ناطق علمًا | مفرد |
| المسجد الأقصى | مفرد |
| مدينة الرسول | مفرد |
| محمد رسول الله | مركب تام |

## تمرينات على المفرد والمركب

(1) عرف المفرد، والمركب، واذكر أنواع المفرد مع التمثيل لكل نوع.

(2) بين المفرد والمركب في قول الشاعر:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم　　وتأتي على قدر الكرام المكارم

## تطبيقات على الكلي والجزئي

| الجزئي | الكلي |
|---|---|
| طنطا | رجل |
| قناة السويس | مسجد |
| نهر النيل | كتاب |
| البصر الأحمر | جدار |
| مسجد الحسين | منزل |
| الجامع الأزهر | قرش |
| المسجد النبوي | قلم |
| القاهرة | بلد |
| مكة | مدينة |

## تمرينات على الكليات يطلب الإجابة عنها

(1) اذكر أقسام الكلي من حيث وجود أفراده في الخارج

(2) بين الكلي الذاتي والكلي العرضي

(3) عرف الجنس، واشرح تعريفه، وأخرج المحترزات

(4) ما الفرق بين الجنس والنوع؟

(5) ما الفرق بين الفصل والخاصة؟

(6) ما الفرق بين الخاصة والعرض العام؟

ـ بين الجنس القريب والجنس البعيد فيما يأتي:

بالنسبة للمصحف

(ا) 1 ـ الورق 2 ـ المكتوب 3 ـ المنزل من عند الله.

بالنسبة لشجرة الموز

(ب) 1 ـ الجسم 2 ـ النبات 3 ـ المثمر 4 ـ ذات فاكهة

بالنسبة للدجاج

(ا) الجسم 2 ـ النامي 3 ـ الحساس 4 ـ طائر داجن

## تطبيقات على الخبر والإنشاء

| خبـر | إنشـاء | نوعه |
| --- | --- | --- |
| حضر أبوك | لا تقربوا الزنا | نهي |
| محمد رسول | أقيموا الصلاة | أمر |
| يغفر الله لكم | لعلكم تتقون | ترجي |
| سندخلهم جنات | هاؤم اقرأوا كتابيه | تنبيه وأمر |
| إن للمتقين حسن مئاب | هلا اجتهدت | تحضيض |

## تطبيقات على الكل والكلية

| الكـل | الكـلية |
| --- | --- |
| يقوم الرجال | كل حي يموت |
| يبني الصناع | كل في فلك يسبحون |
| يجتهد طلبة الأزهر | كل موحد يدخل الجنة |

## تمرينات على التعريف (القول الشارح)

أجب عما يأتي:

1 ـ افرق بين الحد والرسم، وبماذا يكون كلاهما تامًا؟ وبماذا يكون ناقصًا ومثل لما تقول.

2 ـ لماذا لم يصح في تعريف الإنسان:(حيوان مسلم ـ أو حيوان أبيض، أو حيوان يمشي)

3 ـ لماذا اشترطوا في التعريف أن يكون أوضح من المعرَّف؟ وما الذي يخرج بذلك؟

4 ـ ما معنى قول صاحب السلم في شروط المعرف: (ولا بما يدرى بمحدود)؟.

## الكلام على القسم الثاني من المنطق
## وهو قسم التصديقات

تمهيد: القصد من التصديقات: وهو القياس ولواحقه، ومبادئه: القضايا ، وأحكامها: من التناقض والعكس.

## الكلام على القضايا

| ما احتمل الصدق لذاته جرى | | عندهمُ قضيةً وخبــرا |
|---|---|---|

**تعريف القضية:** هي قول يحتمل الصدق والكذب لذاته. مثل: جاء الأمير.

**شرح التعريف وإخراج المحترزات:**

**القول عند المناطقة:** هو المركب، فيشمل جميع الأقوال المركبة.

وقولنا: يحتمل الصدق والكذب، أي يحتمل أن يكون قائله صادقًا إن طابق قوله الواقع، ويحتمل أن يكون قائله كاذبًا ـ إن لم يطابق قوله الواقع.

وهذا قيد أول ـ يخرج المركبات الناقصة، مثل: إن قام زيد، ويخرج المركبات الإنشائية ـ وهي ما لا يفهم مدلولها إلا بالنطق بها، مثل الأمر والنهي والاستفهام وغيرها ـ ومثلها صيغ العقود، مثل: بعت لك واشتريت منك ونحوها:

وقولنا: "لذاته" قيد ثان، وهو قيد للإدخال، وللإخراج. فيخرج به الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمه، مثل قولك: اسقني فإنها لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها ـ ولكنها تحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمها، لأنه يلزمها (أنك عطشان) فكأنك قلت: أنا عطشان، وهذا اللازم يحتمل الصدق والكذب.

فقولك: "اسقني" خرج عن القضية، لأنه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

ويدخل بقيد "لذاته" في تعريف القضية أربعة أنواع من القضايا:

(1) الأخبار المقطوع بصدقها بالبداهة، مثل الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

(2) الأخبار المقطوع بصدقها بالدليل العقلي، مثل: الله واحد، ومحمد رسول، وأخبار الله وأنبيائه ورسله.

(3) الأخبار المقطوع بكذبها بالبداهة، مثل الواحد نصف العشرة، والابن موجود قبل وجود أبيه.

(4) الأخبار المقطوع بكذبها بالدليل العقلي، كقول النصارى: الله ثلاثة، ودعوى مسيلمة النبوة.

فهذه الأنواع الأربعة داخلة في تعريف القضية بقيد "لذاته" لأنها تحتمل الصدق والكذب لذاتها، إذا صرف النظر عما أحيط بها من البداية أو الدليل العقلي، الذي عين الصدق في بعضها، والكذب في الآخر. وذلك لا يخرجها عن تعريف القضية، لأنها بذاتها محتملة للصدق والكذب.

والقضية تسمى أيضا خبرًا، لأن فيها إخبارًا عن أمر خارج: وقع أو سيقع، بخلاف الإنشاء، فليس فيه إخبار عن شيء، وإنما هو إنشاء أمر أو نهي أو نحوهما.

## أقسام القضية

| ثم القضايا عندهم قسمانِ | | شرطيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ والثاني |
|---|---|---|

تنقسم القضية إلى قسمين: (1) حملية (2) شرطية.

**تعرف الحملية:** هي ما حكم فيها بثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه. مثل: قام محمد، ومحمد لم يقم.

فالقضية الأولى حكم فيها بثبوت القيام لمحمد، وتسمى موجبة، والثانية حكم فيها بنفي القيام عنه وتسمى سالبة.

## أجزاء القضية الحملية

للقضية الحملية جزءان: (1) موضوع. (2) ومحمول.

**الموضوع:** هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل أو نائب الفاعل في الجملة الفعلية.

**المحمول:** هو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

وهذان الجزءان هما الظاهران في النطق.

وهناك جزء ثالث لا يظهر في النطق، وهو النسبة بين المحمول والموضوع. ووضع المنطقيون له لفظًا، يدل على هذه النسبة، وهو لفظ "اسْتِ أو اسْتين"؛ والمنطقيون العرب استعاروا للنسبة لفظًا يدل عليها، وهو لفظ "هو"، فيقولون: زيد هو قائم. فلفظ "زيد" يدل على الموضوع، ولفظ "قائم" يدل على المحمول. ولفظ "هو" يدل على نسبة القيام لزيد.

وعند الأعاجم يقول: زيد است قائم ـ أو زيد استين قائم. فعلى هذا يكون للقضية ثلاثة أجزاء.

(1) موضوع (2) محمول (3) النسبة.

## أقسام القضية الحملية

الثاني:

| كليَّةٌ شخصيَّةٌ والأوَّلُ | إما مسوَّرٌ وإما مُهمل |
| --- | --- |
| والسُّورُ كليًّا وجزئيًّا يُرى | وأربعُ أقسامُهُ حيثُ جرى |
| إمَّا بكلٍّ أو ببعضٍ أو بلا | شيء وليس بعضٌ اوْ شبهٍ جلا |
| وكلّها موجبَةٌ وسالبه | فهي إلى الثمان آيبه |
| والأوَّلُ الموضوع في الحمليه | والآخر المحمول بالسَّويَه |

تقسيم القضية الحملية ينظر فيه إلى موضوعها: فإن كان موضوعها مشخصًا معينًا ـ فهي الشخصية.
وإن كان موضوعها كليًا ـ يصدق على كثيرين ـ ولم يذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد: كلا أو بعضًا فهي المهملة.

وإن ذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد كلا فهي الكلية.

وإن دل على كمية الأفراد بعضًا، فهي الجزئية.

فأقسامها أربعة:

(1) شخصية (2) مهملة (3) كلية (4) جزئية

**(1) تعريف الشخصية:** هي ما كان موضوعها مشخصًا معيَّنًا. مثل: محمد رسول الله، في الموجبة، ومحمد ليس بكذاب في السالبة.

**(2) تعريف المهملة:** هي ما كان موضوعها كليا ولم يذكر معه لفظ على كمية الأفراد، مثل: الطلبة حضروا ـ والطلبة لم يحضروا.

**(3) تعريف الكلية:** هي ما كان موضوعها كليًّا، وذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد كلا. مثل: كل الطلبة حاضرون في الموجبة، ولا أحد منهم حاضر في السالبة.

**(4) تعريف الجزئية:** هي ما كان موضوعها كليا، وذكر معه لفظ يدل على بعض الأفراد . مثل: بعض الطلبة حاضر في الموجبة، وليس بعض الطلبة حاضرًا في السالبة

## القضايا المحصورة ـ وبيان السور

القضية المحصورة: هي التي دخل عليها ما يدل على كمية الأفراد: كلا أو بعضًا.

تعريف السور: هو اللفظ الذي يدل على كمية الأفراد، كلا أو بعضا، وسمي بذلك تشبيها له بسور البلد، الذي يحيط بها، كلا أو بعضًا.

والمحصورات أربع:

(1) موجبة كلية (2) سالبة كلية

(3) موجبة جزئية (4) سالبة جزئية

## بيان السور الكلي والجزئي: إيجابًا وسلبًا

(1) سور الإيجاب الكلي لفظ "كل" أو "جميع" أو "عامة" أو "كافة" وشبهها من كل ما يدل على شمول الأفراد، ومنه لام الاستغراق. المثال: كل من عليها فان، جميع المؤمنين يدخلون الجنة، كافة الطلبة حاضرون، إن الإنسان لفي خسر.

(2) سور السلب الكلي: كل نكرة في سياق النفي، مثل: لا أحد حاضر، ولا صدوق مذموم، ولا كذوب ممدوح.

(3) سور الإيجاب الجزئي: "بعض" أو "كثير" أو "أكثر"، وما أشبهها مما يدل على بعض الأفراد مبهمًا. مثل: بعض الطلبة حاضر، وكثير منهم حاضر، وأكثرهم حاضر، ومنه: وإن كثيرًا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض.

(4) سور السلب الجزئي: ليس بعض ـ أو ليس كل ـ أو ليس بعض، وما أشبهها. مثل: بعض الطلاب ليس حاضرًا، ليس كل الطلبة حاضرًا، وليس بعض الأصدقاء مخلصًا معك، ونحو ذلك.

وكل قضية حملية: إما موجبة، وإما سالبة، فهي ثمان.

(1) شخصية موجبة (2) شخصية سالبة (3) مهملة موجبة

(4) مهملة سالبة (5) كلية موجبة (6) كلية سالبة

(7) جزئية موجبة (8) جزئية سالبة. وتقدمت كلها بأمثلتها.

## تقسيم الحملية إلى معدولة ومحصّلة

**تنبيه:** ترك المصنف ـ رحمه الله ـ تقسيم الحملية إلى معدولة ومحصّلة، ونذكره تتميمًا للفائدة فنقول:

تنقسم الحملية إلى قسمين:

(1) معدولة (2) محصلة

**تعريف المعدولة:** هي ما جعلت أداة السلب جزءاً، من أحد الطرفين أو من كليهما: موجبة كانت أو سالبة.

**تعريف المحصلة:** هي ما لم تجعل أداة السلب جزءًا من أحد الطرفين: موجبة أو سالبة.

## أقسام المعدولة

تنقسم المعدولة ثلاثة أقسام:

(1) معدولة الموضوع فقط.

(2) معدولة المحمول فقط.

(3) معدولتهما معا.

معدولة الموضوع: هي ما جعلت أداة السلب جزءً من الموضوع فقط. مثل: كل ما ليس بحيوان هو جماد، أو لا شيء مما هو لا حيوان بإنسان.

معدولة المحمول: هي ما جعلت أداة السلب جزءً من المحمول فقط. مثل: كل إنسان هو لا فرس، ولا شيء من الإنسان بلا بشر.

معدولتهما معا: هي ما جعلت أداة السلب جزءً من الطرفين معا. مثل: كل ما ليس بحيوان هو لا إنسان، ولا شيء مما ليس بحيوان بلا جماد.

مثال المحصلة: كل مجتهد ناجح ولا شيء من الجماد بإنسان.

## الكلام على القضية الشرطية

## تعريفها وأقسامها

| | |
|---|---|
| وإنْ على التعليقِ فيها قدْ حُكِمْ | فإنَّها شرطيَّةٌ وتنقسمْ |
| أيضًا إلى شرطيَّةٍ متَّصِلهْ | ومثلها شرطِيَّةٌ منفصله |
| جُزءاهما مقدَّمٌ والتالي | أمَّا بيانُ ذاتِ الاتِّصالِ |
| ما أوجبت تلازمَ الجُزءينِ | وذات الانفصال دون مَيْنِ |
| ما أوجبتْ تنافرًا بينهما | أقسامها ثلاثةٌ فلْتُعْلما |
| مانعُ جمعٍ أو خُلوٍ أو هما | وهُوَ الحقيقيّ الأخصَّ فاعلمَا |

**تعريف الشرطية:** هي ما حكم فيها بثبوت نسبة على نسبة أخرى أو بالتنافي بين نسبتين.

وهي على قسمين: (1) شرطية متصلة (2) شرطية منفصلة.

ولكل منهما جزءان:

(1) يسمى الجزء منهما مقدما.

(2) ويسمى الجزء الثاني تاليًا.

## الكلام على الشرطية المتصلة

**تعريف الشرطية المتصلة:** هي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى ـ إذا كانت موجبة ـ أو بسلب نسبة على تقدير نسبة أخرى ـ إذا كانت سالبة.

والشرطية المتصلة تقتضي الربط والاتصال بين طرفيها، إذا كانت موجبة، مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فمدلولها: ربط وجود النهار، بوقت طلوع الشمس.

وتقتضي سلب الاتصال بين طرفيها إذا كانت سالبة. مثل: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود. فمدلولها سلب الاتصال بين وجود الليل وطلوع الشمس، أي لا اتصال فيها بين المقدم والتالي.

ويكون الاتصال في الموجبة لازما، إذا وجدت علاقة تربط بين المقدم والتالي، كالسببية والمسببية وغيرهما، وتسمى لزومية ـ وإذا لم توجد علاقة تربط بين المقدم والتالي تكون اتفاقية، مثل: إن كان زيد في الأزهر فأخوه في جامعة القاهرة، فليس هناك علاقة تربط بين كون أحدهما في الأزهر والآخر في جامعة القاهرة، إلا مجرد اتفاق كونهما كذلك.

## أقسام الشرطية المتصلة

تنقسم المتصلة أيضاً كالحملية إلى أربعة أقسام:

(1) مخصوصة (2) مهملة (3) كلية (4) جزئية

مثال المخصوصة: إن جئتني يوم الخميس ـ أو طائعًا ـ أكرمتك، ففيها تخصيص الإكرام بوقت أو حالة.

مثال المهملة: إن جاء زيد أكرمته. فليس فيها تقييد بحال ولا بوقت، ولا تعميم، ولا تخصيص.

مثال الكلية: كلما جاء زيد أكرمته: ففيها تعميم الإكرام بجميع الأوقات والأحوال والأوضاع.

مثال الجزئية: قد يكون إذا جاء زيد أكرمته، ففيها تخصيص الإكرام بوقت مبهم غير معين.

## الكلام على الشرطية المنفصلة

**تعريفها:** هي التي حكم فيها بالتنافر والتنافي بين طرفيها: (أي المقدم والتالي)

مثل: إما أن يكون العدد زوجًا وإما أن يكون فردًا.

**أقسام المنفصلة:**

تنقسم الشرطية المنفصلة ثلاثة أقسام:

(1) مانعة جمع فقط (2) مانعة خلو فقط (3) مانعة جمع وخلو، وهي الحقيقية.

**1 ـ تعريف مانعة الجمع فقط:** هي ما حكم فيها بالتنافر والتنافي بين طرفيها صدقًا فقط. أي يتنافيان في الاجتماع فلا يصدق طرفاها على شيء واحد، أي لا يجتمعان فيه، ولكنهما قد يرتفعان معا عنه. مثل إما أن يكون هذا الجسم أبيض، وإما أن يكون أسود، فلا يجتمعان فيه، حتى يكون أسود وأبيض معًا، ولكن قد يرتفعان عنه، فيكون أحمر أو أصفر.

**وضابط مانعة الجمع فقط:** أن تتركب من الشيء ومن الأخص من نقيضه، فإن نقيض "أسود" لا أسود، وهو أي غير الأسود أعم من الأبيض، فالأبيض أخص منه، لأنه فرد واحد، وغير الأسود يشمل أفرادًا كثيرة.

**2 ـ تعريف مانعة الخلو فقط:** هي ما حكم فيها بالتنافر والعناد بين طرفيها كذبًا فقط. أي طرفاها يتنافيان في الارتفاع فلا يرتفعان معًا، ولكنهما قد يجتمعان. مثالها: إما أن يكون هذا الجسم لا أسود أو لا أبيض، فلا يرتفع عنه النفيان، لأنه لو ارتفع عنه نفي السواد كان أسود، ولو ارتفع نفي البياض كان أبيض، وعليه فيكون أسود أبيض، وذلك باطل، فلا يرتفع عنه النفيان معًا، ولكن قد يجتمعان فيه إذا كان أحمر أو أخضر فهو حينئذ لا أسود، ولا أبيض، فقد اجتمع طرفاها ـ وهما النفيان ـ في الأحمر، أو الأخضر.

**ضابط مانعة الخلو:** أن تتركب من الشيء ومن الأعم من نقيضه. وعندنا في المثال المذكور ـ لا أبيض أعم من نقيض لا أسود، لأن نقيض لا أسود هو أسود، وغير الأبيض أعم من الأسود، لشموله الأسود وغيره.

**3 ـ تعريف الحقيقية:** وهي مانعة الجمع والخلو معًا: هي ما حكم فيها بالتنافر والتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا. أي طرفاها يتنافيان اجتماعًا، فلا يصدقان على شيء واحد، ويتنافيان ارتفاعًا، فلا يرتفعان عن شيء واحد. مثالها: إما أن يكون هذا العدد زوجًا، وإما أن يكون فردًا. فالزوجية والفردية لا يجتمعان في عدد واحد فيصدقان عليه، ولا يرتفعان عن عدد واحد، فيكذبان أي يسلبان عنه. (فالصدق: الاجتماع. والكذب: الارتفاع).

**(ضابطها):** أن تتركب من الشيء ونقيضه، أو من الشيء ومن المساوي لنقيضه. فالنقيض للشيء هو نفيه. مثل: إما أن يكون زيد موجودًا أو غير موجود. والمساوي للنقيض كالزوجية والفردية، فنقيض زوج هو لا زوج، ولا زوج مساوٍ للفرد، لأن بانتفاء الزوجية تكون الفردية.

وسميت مانعة الجمع والخلو بالحقيقية، لأن التنافر بين طرفيها تنافر حقيقي اجتماعًا وارتفاعًا، بخلاف الأولين فإن التنافي بين طرفيها من جهة واحدة: إما من جهة الاجتماع في الأولى، أو من جهة الارتفاع في الثانية.

## الكلام على التناقض

**أحكام القضايا:** هي التناقض والعكس، فذكر المصنف التناقض أولا فقال:

**تعريف التناقض:**

| تناقضٌ خُلفُ القضيَّتين في | | كيفٍ وصدقُ واحدٍ أمرٌ قُفي |
|---|---|---|

**معنى التناقض لغة:** مأخوذ من نقض الحبل، وهو فك طاقاته وإبطاله.

وأطلق على تناقض القضيتين لأن كل قضية تبطل حكم نقيضها. مثلا: جاء زيد، نقيضها: لم يجئ زيد، ففيه نقض لحكم الأولى.

التناقض في اصطلاح المناطقة: هو اختلاف قضيتين في الكيف (أي في الإيجاب والسلب) بحيث يلزم لذاته من صدق إحداهما كذب الأخرى.

**شرح التعريف وإخراج المحترزات:**

لفظ "اختلاف" يشمل كل اختلاف، وإضافته إلى قضيتين ـ قيد أول يخرج اختلاف مفردين، مثل زيد ـ لا زيد.

ولفظ "في الكيف" قيد ثان، يخرج اختلافهما في الموضوع أو في المحمول مثل: زيد قائم وعمرو قائم، أو زيد قائم ـ وزيد جالس.

وقولنا: بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ـ قيد ثالث، يخرج الاختلاف الذي ليس كذلك. مثل: بعض الحيوان إنسان ـ وبعض الحيوان ليس بإنسان، فهما صادقتان.

وقولنا: لذاته ـ أي لذات الاختلاف ـ قيد رابع، يخرج به الاختلاف في قولنا: زيد إنسان ـ زيد ليس بناطق، فإن في هذا الاختلاف صدقت إحداهما وكذبت الأخرى، لكن لا لذات الاختلاف، بل

لأن المحمول في إحداهما مساوٍ لمحمول الأخرى، بدليل أنه لو أبدل أحد المحمولين بغيره لم يحصل التناقض، كقولك: زيد كاتب ـ زيد ليس بشاعر.

**ما يتحقق به التناقض:**

لا يتحقق التناقض بين قضيتين، إلا إذا وجد بينهما اتحاد في أشياء، واختلاف في أشياء.

**ما يجب الاتحاد فيه:**

يجب الاتحاد في الوحدات الثمانية، إذا اختلفا في وحدة منها لم يتحقق التناقض.

**وهي هذه:**

(1) وحدة الموضوع، فلا تناقض زيد بين عالم ـ عمرو ليس بعالم، لعدم الاتحاد في موضوع القضيتين.

(2) وحدة المحمول، فلا تناقض بين زيد كاتب ـ زيد ليس بشاعر، لعدم الاتحاد في محمول القضيتين.

(3) وحدة الزمان، فلا تناقض بين زيد صائم اليوم، زيد ليس بصائم أمس، لعدم الاتحاد في الزمان.

(4) وحدة المكان، فلا تناقض بين زيد جالس في المسجد ـ زيد ليس بجالس في البيت، لعدم الاتحاد في المكان.

(5) وحدة الإضافة، فلا تناقض بين زيد أب لعمرو ـ زيد ليس أبا لبكر، لعدم الاتحاد فيمن أضيفت له الأبوة.

(6) وحدة الشرط، فلا تناقض بين زيد ناجح إن اجتهد ـ زيد ليس بناجح إن لم يجتهد، لعدم الاتحاد في شرط النجاح.

(7) وحدة القوة والفعل، فلا تناقض بين زيد عالم بالقوة ـ زيد ليس بعالم بالفعل، لعدم الاتحاد في إحداهما.

(8) وحدة الكل والجزء، فلا تناقض بين اليوم بارد أي بعضه ـ اليوم ليس ببارد ـ أي كله، لعدم الاتحاد فيهما.

وهذا رأي المتقدمين من المناطقة، واكتفى المتأخرون بوحدة الموضوع والمحمول فقط، وأرجعوا بقية الوحدات إليهما.

وقال المحققون من المناطقة: يشترط الاتحاد في النسبة الحكمية، فالنسبة التي ورد عليها الإيجاب هي التي يرد عليها السلب.

وهذا الرأي هو الصواب، لأن الوحدات لا تنحصر في هذه الثمان التي ذكروها، فهناك وحدة الحال والمفعول المطلق والآلة وغيرها. والله أعلم.

## ما يجب اختلاف القضيتين فيه

| فإن تكُنْ شخصيةً أو مُهمَلَهْ | | فنقضُها بالكيف أن تُبَدِّلَـهْ |
|---|---|---|
| وإنْ تكنْ محصورةً بالسـورِ | | فانْقُضْ بضدِّ سُورِها المذكورِ |
| فإن تكنْ موجبـةً كُلِّيَّـهْ | | نقيضُها سالبـةٌ جُزْئِيَّـهْ |
| وإن تكـنْ سالبـةً كُلِّيَّـهْ | | نقيضُها موجبَـةٌ جُزئِيَّـهْ |

حاصل ما ذكره المصنف في ذلك أن القضيتين يجب اختلافهما في الكيف مطلقا، فإذا كانت إحداهما موجبة وحيث أن تكون الثانية سالبة.

وذلك يتحقق في الشخصية فقط. مثل: زيد قائم ـ نقيضها: زيد ليس بقائم.

وإن تكن مسورة: كلية أو جزئية، فانقضها بضد سورها المذكور، وتعتبر المهملة (جزئية) أي مسورة بسور الجزئية، لأن المهملة في قوة الجزئية.

فقول المصنف: فإن تكن شخصية أو مهملة الخ ظاهر في الشخصية، وغير ظاهر في المهملة، لأن المهملة لا يكفي في نقيضها الاختلاف بالكيف فقط، بل لابد من الاختلاف في الكم مع الاختلاف في الكيف. فحكمها: حكم الجزئية.

### ضابط التناقض لكل قضية:

انظر إلى القضية التي تريد أن تأتي بنقيضها، فاجعل الإيجاب سلبًا في النقيض مطلقًا والكلية جزئية وبالعكس، واعتبر المهملة جزئية، فنقيضها كلية:

### جدول تناقض القضايا مع التمثيل

| القضية | نقيضها | مثال الأصل | النقيض |
|---|---|---|---|
| شخصية | شخصية | زيد قائم | زيد ليس بقائم |
| موجبة | سالبة | كل إنسان حيوان | بعض الإنسان ليس بحيوان |
| موجبة كلية | سالبة جزئية | بعض الحيوان إنسان | لا شيء من الحيوان بإنسان |

| موجبة جزئية<br>مهلة موجبة | سالبة كلية<br>سالبة كلية | الطلبة حضروا | لا أحد من الطلبة حاضر |
|---|---|---|---|

هذا هو جدول تناقض القضايا، مع العلم بأن كل قضية تناقض الأخرى وبالعكس فالقضايا ثمان.

## (فصل في العكس المستوى)

| العكسُ قلبُ جُزءَيِ القضيَّةْ | مَع بقاء الصِّدقِ والكيفيَّـهْ |
|---|---|
| والكمِّ إلاَّ الموجَبَ الكلِّيَّـهْ | فعوْضُها الموجبةُ الجُزئيـهْ |
| والعكسُ لازمٌ لغير ما وُجِـد | بهِ اجتماعُ الخِسَّتينِ فاقتصِـدْ |
| ومثلها المهملـةُ السلبيَّـهْ | لأنهـا في قوَّة الجزئيَّـهْ |
| والعكسُ في مُرَتّبٍ بالطبعِ | وليْسَ في مرتَّبٍ بالوضعِ |

وصف المصنف العكس ـ بالمستوى ـ احترازًا عن عكس القضية بنوعيه: عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف، ولم يذكره المصنف، وسنذكره إن شاء الله بعد ذلك.

**تعريف العكس المستوى:**

معنى العكس لغة: مطلق التبديل.

ومعناه في اصطلاح المناطقة: هو تبديل طرفي القضية، ذات الترتيب الطبيعي مع بقاء الصدق والكيف، والكم إلا في الموجبة الكلية.

**(شرح التعريف وإخراج المحترزات)**

تبديل طرفي القضية: يخرج به عكس النقيض بنوعيه، فإن فيه تبديل نقيض الطرفين، لا ذات الطرفين.

**وقولنا:** ذات الترتيب الطبيعي ـ قيد ثان ـ يخرج الشرطية المنفصلة، فلا يدخلها العكس لما يأتي.

**قولنا:** مع بقاء الصدق ـ قيد ثالث ـ يخرج عكس الموجبة الكلية مثلها موجبة كلية كقولك في عكس: كل إنسان حيوان: (كل حيوان إنسان).

**وقولنا:** مع بقاء الكيف، (أي الإيجاب والسلب) يخرج عكس النقيض المخالف.

**المثال المستوى للشروط:**

كل إنسان حيوان، عكسها: بعض الحيوان إنسان.

## ضوابط العكس

(1)كل قضية موجبة ـ تنعكس موجبة جزئية.
(2)كل سالبة جزئية، أو مهملة لا تنعكس لجواز عموم الموضوع في الحملية أو المقدم في الشرطية.
(3)السالبة الكلية، والشخصية السالبة ـ تنعكسان سالبة كلية.

### جدول عكس الموجبات الحملية

| القضية | الأصل | العكس |
|---|---|---|
| الشخصية | زيد عالم | بعض العالم زيد |
| كلية | كل إنسان حيوان | بعض الحيوان إنسان |
| جزئية | بعض الحيوان إنسان | بعض الإنسان حيوان |
| مهملة | الإنسان حيوان | بعض الحيوان إنسان |

### جدول عكس الموجبات الشرطية المتصلة

| القضية | الأصل | العكس |
|---|---|---|
| المخصوصة | إن جئتني اليوم أكرمتك | قد يكون إكرامي لك إن جئتني اليوم. |
| كلية | كلما كان إنسانًا كان حيوانًا | قد يكون إذا كان حيوانًا كان إنسانًا. |
| جزئية | قد يكون إذا كان حيوانًا فهو إنسان | قد يكون إذا كان إنسانًا كان حيوانًا. |
| مهملة | إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. | قد يكون النهار موجودًا إذا كانت الشمس طالعة. |

### جدول عكس السوالب الحملية

| القضية | الأصل | العكس |
|---|---|---|
| الشخصية | زيد ليس بعالم | لا شيء من العالم بزيد |
| الكلية | لا شيء من الإنسان بفرس | لا شيء من الفرس بإنسان |

### جدول عكس السوالب الشرطية المتصلة

| القضية | الأصل | العكس |
|---|---|---|
| شخصية | قد لا يكون إن جئتني اليوم أكرمتك. | قد لا يكون إكرامي لك إن جئتني اليوم |

| كلية | ليس البتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود | ليس البتة إذا كان الليل موجودًا كانت الشمس طالعة |
|---|---|---|

الجزئية والمهملة لا ينعكسان لجواز عموم الموضوع، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان، فلو عكست لقيل: بعض الإنسان ليس بحيوان، فيلزم عليه سلب الأعم وهو حيوان عن بعض أفراد الأخص وهو الإنسان.

ويلزم في الشرطية عدم استلزام الأخص للأعم، مثل: قد لا يكون إذا كان حيوانًا كان إنسانًا، فلو عكست لقيل في عكسها: قد لا يكون إذا كان إنسانًا كان حيوانًا، فيلزمه عدم استلزام وجود الإنسان لوجود الحيوان وهو باطل، لأن وجود الأخص يستلزم وجود الأعم.

## عكس النقيض الموافق

هو تبديل طرفي القضية، كل طرف بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف. مثل: كل إنسان حيوان. فنقول في عكسها: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان.

## عكس النقيض المخالف

هو تبديل طرفي القضية: يجعل نقيض الثاني أولا، وعين الأول ثانيًا، مع بقاء الصدق، ومخالفة الكيف. مثل: كل إنسان حيوان، تقول في عكسها عكس نقيض مخالف: لا شيء من لا حيوان بإنسان.

ولعكس النقيض الموافق والمخالف أحكام، لا يتحملها هذا المختصر، لذلك تركناها هنا.

والقضية المنفصلة لا عكس لها أبدًا، لأن ترتيبها ليس طبيعيًا، كترتيب الحملية، والشرطية المنفصلة، بل بحسب الوضع فقط فإن الحملية قدم فيها الموضوع ليحكم عليه بالمحمول، وفي المتصلة قدم المقدم، ليكون مستلزمًا للتالي.

والمنفصلة ترتيبها بحسب وضع المتكلم للأول أولا، وللتالي ثانيًا، ولو عكس الترتيب لا يتغير المعنى. كقولك: إما أن يكون العدد زوجًا وإما أن يكون فردًا، فلو قلت: إما أن يكون فردًا وإما أن يكون زوجًا لا يتغير المعنى، لأن المقصود وجود التنافر والتنافي بين الطرفين: تقدم أحدهما أو تأخر. فليس فيهال استلزام المقدم للتالي، كما في الشرطية المتصلة.

# الكلام على القياس

## تعريف القياس

| إنَّ القياسَ من قضايا صُوِّرَا | مُستلزمًا بالذات قولاً آخـرَا |
|---|---|

المعنى: أن القياس عند المناطقة: هو قول مصور ومؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر.

**شرح التعريف وإخراج المحترزات:**

القول عند المناطقة، هو المركب، يشمل جميع المركبات.

**وقولنا:** مؤلف من قضايا والجمع ما فوق الواحد قيد أول، يخرج القضية الواحدة ولو مركبة.

**وقولنا:** يلزمه قول آخر ـ قيد ثان ـ يخرج الضروب العقيمة، التي لا يلزمها إنتاج النتيجة.

**وقولنا:** لذاته ـ قيد ثالث ـ يخرج قياس المساواة: (وهو ما تركب من مقدمتين، جعل متعلق محمول أولاهما موضوعًا في الثانية) مثاله: زيد مساو لعمرو، وعمرو مساو لخالد فزيد مساو لخالد.

فإن هذا القياس لزم منه قول آخر ـ لكن لا لذات نفس القياس، بل يحتاج إلى صدق مقدمة أجنبية، قائلة: (إن مساوي المساوي مساو).

فلو لم تتحقق هذه القضية لا يلزمه قول آخر. كقولك: الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين لزيد، فلا يصح أن يقال الإنسان مباين لزيد، لأن مباين المباين لا يلزم أن يكون مباينًا، فقد يكون مباينًا، وقد لا يكون مباينًا.

والقول الآخر: هو النتيجة.

ومعنى كون النتيجة قولاً آخر: أنها ليست عين المقدمتين، ولا إحداهما فلا ينافي ذلك أن النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني مبعثرة، كقولك: العالم متغير وكل متغير حادث ∴ فالعالم حادث، فلفظ (العالم) مذكور في المقدمة الأولى، ولفظ (حادث) مذكور في المقدمة الثانية. وليست النتيجة بهيئتها مذكورة في القياس على أنها قضية حملية.

وكذا في القياس الاستثنائي، كقولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، لكن الشمس طالعة ∴ فالنهار موجود. فالنتيجة وهي: (فالنهار موجود) مذكورة في القياس على أنها جزء قضية لا قضية ومستقلة برأسها.

## أقسام القياس

| فمنه ما يُدعى بالاقتراني | | ثُمَّ القياسُ عندهم قسمانِ |
|---|---|---|
| بقوَّةٍ واختصَّ بالحمليَّةِ | | وهْو الذي دلَّ على النتيجةِ |

ينفسم القياس قسمين: (1) اقتراني (2) استثنائي

## (تعريف الاقتراني)

القياس الاقتراني: هو ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها، دون هيئتها، مثل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ∴ فكل إنسان جسم. فالنتيجة وهي ـ كل إنسان جسم، مذكورة في المقدمتين بمادتها أي حروفها، لا بصيغتها وهيئتها، والصيغة: هي الهيئة التركيبية.

وعرفه المصنف بأنه ما دل على النتيجة بالقوة، لا بالفعل، فإن القضية الأولى تتضمن دخول الإنسان في الحيوان، والقضية الثانية تتضمن دخول الحيوان في الجسم، فيلزم ذلك دخول الإنسان في الجسم.

لذلك كان النتيجة ∴ كل إنسان جسم، وقد دل عليها القياس بالقوة لا بالفعل.

وقول المصنف: (واختص بالحملية) هذا محمول على القياس الاقتراني الحملي. وهو ما تركب من حمليات صرفية، كما تقدم في المثال، وأما الاقتراني الشرطي فيكون في الشرطيات ولو كان معها حملية.

## تعريف الاقتراني الشرطي

هو ما تركب من الشرطيات، أو من شرطية وحملية، مثل كلما كان إنسانًا كان حيوانًا وكلما كان حيوانًا كان جسمًا، فكلما كان إنسانًا كان جسمًا.

فالقياس الاقتراني نوعان: (1) حملي (2) شرطي، وتقدم تعريف كل ومثاله.

## كيفية تأليف القياس الاقتراني

| مُقدِّماتِه على ما وَجَبَا | | فإن تُرِدْ تركيبَهُ فرَكِّبا |
|---|---|---|
| صحيحَها من فاسدٍ مُخْتبِرَا | | ورتِّبِ المقدماتِ وانظُرَا |
| بِحسَبِ المقدماتِ آتي | | فإنَّ لازمَ المقدِّماتِ |
| فيجبُ اندراجها في الكبرَى | | وما من المقدماتِ صُغرى |
| وذاتُ حدٍّ أكبرِ كُبراهما | | وذاتُ حدٍّ أصغرِ صُغراهما |
| ووسطٌ يُلغى لدى الإنتاجِ | | وأصغرٌ فذاك ذو اندراجِ |

يشير المصنف إلى كيفية تأليف القياس، وترتيب المقدمتين، فيجب:

**أولا:** ترتيب المقدمات بأن تقدم المقدمة الصغرى على المقدمة الكبرى.

وبيان ذلك أن النتيجة مركبة من موضوع ومحمول، فموضوع النتيجة يسمى حدًّا أصغر، ومحمولها يسمى حدًا أكبر، والمقدمة التي فيها الحد الأصغر تسمى المقدمة الصغرى، والمقدمة التي فيها الحد الأكبر تسمى المقدمة الكبرى.

**ثانيا:** يجب اندراج حكم المقدمة الصغرى في الكبرى، والنتيجة لازمة للمقدمتين، فمتى صدقت المقدمتان صدقت النتيجة، وإذا كذبت المقدمتان أو إحداهما لا تنتج المقدمتان باطراد، فتكذب غالبًا، وقد تصدق اتفاقًا لا لزومًا.

**حدود القياس وطريقة الإنتاج:**

يتركب القياس من حدود ثلاثة:

(1)حد أصغر ـ وهو موضوع النتيجة.

(2)حد أكبر ـ وهو محمول النتيجة.

(3)وحد أوسط ـ وهو المكرر في المقدمتين، فلابد أن يتكرر الحد الأوسط في المقدمتين، وهو الذي يكون وسيلة في التأليف بين الحد الأصغر والأكبر، وبواسطته يحكم بالأكبر على الأصغر.

**وطريقة الإنتاج:** بعد التأليف يحذف الحد الأوسط من المقدمتين، ويضم الحد الأكبر للأصغر، بأن يخبر به عن الأصغر، فتتولد النتيجة.

## المثال والتطبيق

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| كل إنسان حيوان | وكل حيوان حساس | ∴ فكل إنسان حساس |

فبحذف الحد الأوسط تولدت النتيجة، بانضمام الأصغر للأكبر، ويحكم بالأكبر عليه.

## فصل في الأشكال

| الشَّكلُ عند هؤلاء النَّاسِ | | يُطلقُ عنْ مُقدِّمَتَيْ قِيَاسِ |
|---|---|---|

| إذْ ذاك بالضربِ له يُشارُ | | من غير أن يُعتبرَ الأسوارُ |
|---|---|---|

ذكر في هذين البيتين تعريف الشكل والضرب، لأن القياس وهو القضيتان يشتمل على ثلاثة حدود كما تقدم، والحد الأوسط مكرر في المقدمتين، ويتشكل القياس على أشكال بحسب اجتماع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين.

**تعريف الشكل:**

هو مقدمتا القياس باعتبار وضع الحد الأوسط في المقدمتين مع الحدين الآخرين.

**تعريف الضرب:**

هو مقدمتا القياس بالنظر إلى الكيف والكم فيهما. (والكيف: الإيجاب والسلب) (والكم: الكلية والجزئية).

فالمقدمتان: شكل باعتبار وضع الحد الأوسط في المقدمتين؛ وضرب باعتبار الكم والكيف فيهما. وهذا معنى قوله في الشكل: (من غير أن تعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار) أي ينظر في الضرب للأسوار.

## أنواع الأشكال

| أربعةٌ بِحسَبِ الحدِّ الوسطْ | | وللمقدماتِ أشكالٌ فقطْ |
|---|---|---|
| يُدعى بِشكلٍ أوَّلٍ ويُدرى | | حملٌ بصغرى وَضْعُهُ بكبرى |
| ووضعُهُ في الكلِّ ثالثًا أُلِفْ | | وحملُهُ في الكلِّ ثانيًا عُرِفْ |
| وهْيَ على الترتيبِ في التكمُّلِ | | ورابعُ الأشكالِ عكسُ الأوَّلِ |

أي ينقسم القياس ويتنوع إلى أربعة أشكال، فهو يتشكل على حسب وضع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين، لأن كل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول، والحد الأوسط مكرر في المقدمتين.

الشكل الأول: أن يكون الحد الأوسط المكرر محمولا في الصغرى، موضوعًا في الكبرى.

المثال: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل إنسان حساس، فحيوان المكرر محمول في الصغرى موضوع الكبرى.

الشكل الثاني: أن يكون الحد الأوسط المكرر محمولا في المقدمتين معًا.

المثال: كل إنسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان، فلا شيء من الإنسان بجماد، فحيوان المكرر محمول فيهما معًا.

**الشكل الثالث:** أن يكون الحد الأوسط موضوعًا في المقدمتين معًا.

المثال: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق: فبعض الحيوان ناطق، فإنسان المكرر موضوع فيهما معًا.

**الشكل الرابع:** أن يكون الحد الأوسط المكرر موضوعًا في الصغرى، محمولاً في الكبرى ـ عكس الأول.

المثال: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان: فبعض الحيوان ناطق.

وهذه الأشكال الأربعة مترتبة في الكمال حسب ترتيبها المتقدم، فالشكل الأول هو الميزان وإنتاجه طبيعي، ويليه الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع.

## الكلام على الشكل الأول

| فحيثُ عنْ هذا النظامِ يُعدَلُ | | ففاسدُ النظامِ أمَّا الأوَّلُ |
|---|---|---|
| فشرطُهُ الإيجابُ في صُغراهُ | | وأن تُرَى كليَّةً كُبراهُ |

أي إذا عدل في شكل القياس عن أحد هذه الأشكال الأربعة فيكون قياسًا فاسد النظام لا يعتد به عند المناطقة.

الشكل الأول: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى، موضوعًا في الكبرى، كما تقدم.

ويشترط لإنتاجه باطراد شرطان:

(1)أن تكون المقدمة الصغرى موجبة

(2)أن تكون الكبرى كلية

## الضروب المركبة لكل شكل

اعلم أن كل شكل من الأشكال الأربعة يمكن أن يتحقق فيه ستة عشر ضربًا بحسب الافتراض العقلي لأن كل مقدمة من المقدمتين تحتمل أربعة أحوال.

(1) موجبة كلية (2) موجبة جزئية (3) سالبة كلية (4) سالبة جزئية

وإذا ضرب حالات الصغرى الأربع في حالات الكبرى الأربع كان الحاصل من ذلك ستة عشر ضربًا. ولكن لا تنتج كل هذه الضروب باطراد، بل كل شكل يشترط فيه شروط لإنتاجه باطراد.

لاطراد إنتاج الشكل الأول شرطان:

(1)إيجاب صغراه ـ (2)كلية كبراه

فإذا تحقق الشرطان في مقدمتيه أنتج باطراد؛ وإذا تخلف عنه الشرطان أو أحدهما كان الضرب عقيمًا.

ومعنى كونه عقيمًا: أنه لا يطرد إنتاجه، وإن أنتج في بعض المواد، فمتى تخلف الإنتاج في مادة كان الضرب عقيمًا.

## الضروب المنتجة للشكل الأول

ينتج الشكل الأول أربعة أضرب يتحقق فيها الشرطان معًا، ويسقط اثنا عشر ضربًا عقيمة تخلف فيها الشرطان أو أحدهما.

### ( طريقة التحصيل )

تقول في طريقة تحصيل الضروب الأربعة المنتجة:

قد اشترطنا إيجاب الصغرى، وإذا كانت موجبة فهي إما موجبة كلية أو موجبة جزئية، فهاتان حالتان للصغرى.

وإذا كانت الكبرى كلية، فهي إما كلية موجبة، أو كلية سالبة، وهاتان حالتان أيضًا للكبرى، فنضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى، يكون الجميع أربعة. وإليك بيانها وأمثلتها ونتائجها.

**جدول للأضرب المنتجة للشكل الأول:**

| الصغرى | الكبرى | النتيجة |
|---|---|---|
| (1) موجبة كلية | موجبة كلية | موجبة كلية |
| (2) موجبة كلية | سالبة كلية | سالبة كلية |
| (3) موجبة جزئية | موجبة كلية | موجبة جزئية |
| (4) موجبة جزئية | سالبة كلية | سالبة جزئية |

**الأمثلة:**

| الصغرى | الكبرى | النتيجة |
|---|---|---|
| كل إنسان حيوان | وكل حيوان حساس | فكل إنسان حساس |
| كل إنسان ناطق | ولا شيء من الناطق بفرس | فلا شيء من الإنسان بفرس |
| بعض الحيوان إنسان | وكل إنسان ناطق | فبعض الحيوان ناطق |

| بعض الطلبة مجتهد | ولا أحد من المجتهد براسب | بعض الطلبة ليس براسب |
| --- | --- | --- |

فالموجبة الكلية الصغرى أنتجت مع الكبرى الموجبة الكلية، ومع الكبرى السالبة الكلية، والموجبة الجزئية الصغرى أنتجت مع الكبريين الموجبة الكلية والسالبة الكلية، وهذا الشكل قد أنتج المطالب الأربعة:

(1) الإيجاب الكلي (2) السلب الكلي

(3) الإيجاب الجزئي (4) السلب الجزئي

**طريقة إسقاط الضروب العقيمة:**

تقول باشتراط إيجاب الصغرى يسقط ثمانية أضرب، لأنها إذا كانت سالبة فهي إما سالبة كلية أو سالبة جزئية، تضرب هاتين الحالتين في أربعة أحوال الكبرى، يكون المجموع ثمانية، كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرى.

إذا كانت الصغرى موجبة: كلية أو جزئية، ولكن الكبرى كانت جزئية: موجبة ـ أو سالبة، كانت ضروبه عقيمة لعدم تحقيق كلية الكبرى، وذلك أربعة أضرب، تجمع على الثمانية الساقطة يكون جميع الضروب الساقطة اثني عشر ضربًا، لعدم تحقق الشرطين أو أحدهما.

## الكلام على الشكل الثاني

| والثَّانِ أن يختلفا في الكيفِ مَعْ | كلِّيَّةِ الكبرى له شـرطٌ وقعْ |
| --- | --- |

تقدم أن الشكل الثاني هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين، مثل: كل إنسان حيوان ولا من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر.

## (شروط الشكل الثاني)

يشترط إنتاج الشكل الثاني باطراد شرطان:

(1) بحسب الكيف ـ وهو اختلاف المقدمتين في الكيف. أي يجب إذا كانت إحداهما موجبة أن تكون الأخرى سالبة.

(2) بحسب الكم ـ وهو كلية الكبرى، فلا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية، كما أنه لا ينتج إذا كانت مقدمتاه متفقتين في الكيف: بأن كانتا موجبتين معًا، وهذا الشكل ينتج أيضًا أربعة أضرب، يتحقق

الشرطان في كل منها. وإليك بيان الطريقة في تحصيل الضروب المنتجة، والطريقة في إسقاط الضروب العقيمة.

## (طريقة التحصيل)

تقول: قد اشترطنا كلية الكبرى، فإن كانت كلية سالبة وجب أن تكون الصغرى موجبة ليتحقق شرط الاختلاف في الكيف، وهي إما كلية، أو جزئية، فهذان ضربان:

(1) كلية موجبة صغرى، مع كلية سالبة كبرى.

(2) موجبة جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى. وإن كانت الكبرى كلية موجبة، وجب أن تكون الصغرى سالبة، ليتحقق شرط اختلاف الكيف، وهي إما سالبة كلية أو سالبة جزئية، فهذان ضربان آخران نضمهما إلى الضربين الآخرين، يكون الجميع أربعة أضرب، وكلها منتجة، لتحقق الشرطين في كل منها. وهما كلية الكبرى، واختلاف المقدمتين في الكيف.

وهاك بيانها بالأمثلة ونتائجها:

**جدول الضروب المنتجة للشكل الثاني:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) موجبة كلية | سالبة كلية | سالبة كلية |
| (2) سالبة كلية | موجبة كلية | سالبة كلية |
| (3) موجبة جزئية | سالبة كلية | سالبة جزئية |
| (4) سالبة جزئية | موجبة كلية | سالبة جزئية |

**الأمثلة:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) كل إنسان حيوان | ولا شيء من الحجر بحيوان | فلا شيء من الإنسان بحجر |
| (2) لا شيء من النبات بإنسان | وكل ناطق إنسان | فلا شيء من النبات بناطق |
| (3) بعض الحيوان إنسان | | |
| (4) بعض الحيوان ليس بفرس | ولا شيء من الفرس بإنسان | فبعض الحيوان ليس بفرس |
| | وكل صاهل فرس | فبعض الحيوان ليس بصاهل |

فهذه هي الأضرب الأربعة المنتجة في الشكل الثاني وأمثلتها. وإذا تأملت نتائج الضروب المنتجة، تجدها كلها سالبة، وتجد منها ضربين نتيجتهما سالبة كلية، وتجد ضربين نتيجتهما سالبة جزئية. أما السبب في إنتاجه السوالب فقط فلأنه لابد أن تكون إحدى مقدمتيه سالبة، والنتيجة تتبع الأخسّ من مقدمتيه، والخسّة هي السلب والجزئية، ولذلك تجد النتيجة في الضرب الثالث والرابع سالبة جزئية، لوجود السلب والجزئية في المقدمتين أو في إحداهما. وإذا كانت الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط، تكون الضروب العقيمة فيه اثني عشر ضربًا، وبيانها يكون بطريقة الإسقاط، وهذا هو بيانها:

## طريقة الإسقاط في الشكل الثاني

نقول: باشتراط اختلاف المقدمتين في الكيف، يسقط ثمانية أضرب، لأنها إذا لم يختلفا في الكيف، بل اتفقا فيه فهما حينئذ، إما:

(1) موجبتان كليتان. (2) أو موجبتان جزئيتان.

(3) أو سالبتان كليتان. (4) أو سالبتان جزئيتان.

(5) أو موجبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى.

(6) أو عكس ذلك.

(7) أو سالبة جزئية صغرى مع سالبة كبرى.

(8) أو عكس ذلك.

فهذه ثمانية أضرب كلها عقيمة، لعدم تحقق الشرط الأول فيها، وهو الاختلاف في الكيف ـ ثم نقول: قد اشترطنا كلية الكبرى، فإذا لم تكن الكبرى كلية يسقط أربعة أضرب، لأنها إذا كانت جزئية، فهي إما جزئية موجبة، أو جزئية سالبة، فهذان حالان لها، ويسقط مع كل حالة ضربان:

(1) إذا كانت جزئية سالبة كبرى مع كلية موجبة صغرى.

(2) جزئية سالبة كبرى، مع موجبة جزئية صغرى.

(3) جزئية موجبة كبرى مع موجبة كلية صغرى.

(4) جزئية موجبة كبرى مع جزئية موجبة صغرى.

فهذه أربعة أضرب تسقط إذا لم تكن الكبرى كلية، تضم إلى الثمانية التي سقطت بالشرط الأول، يكون جملة الساقط اثني عشر ضربًا، وكلها عقيمة، لتخلف أحد الشرطين أو كليهما.

## الكلام على الشكل الثالث

قال المصنف:

| وأنْ تُرى كلِّيَّةً إحداهما | | والثَّالثُ الإيجابُ في صُغراهما |
| --- | --- | --- |

المعنى أن الشكل الثالث يشترط لإنتاجه باطراد شرطان:

(1) بحسب الكيف، وهو أن تكون المقدمة الصغرى من مقدمتيه موجبة.

(2) بحسب الكم، وهو أن تكون إحدى مقدمتيه: الصغرى أو الكبرى كلية، فإذا تخلف شرط من هذين كان عقيمًا، أي لم تنتج باطراد.

والمنتج في هذا الشكل ستة ضروب، يتحقق فيها الشرطان معًا. والعقيم منها عشرة أضرب، لعدم تحقق الشرطين فيها.

ويتبين المنتج والعقيم من طريقتي التحصيل والإسقاط وإليك بيانهما:

**طريقة التحصيل للضروب المنتجة في الشكل الثالث:**

نقول: قد اشترطنا إيجاب الصغرى وكلية إحداهما، فإذا كانت الصغرى موجبة كلية، فقد تحقق فيها الشرطان:

(1) إيجاب الصغرى. (2) كلية إحداهما.

فلذلك تنتج مع الكبريات الأربع:

(1) الموجبة الكلية (2) السالبة الكلية

(3) الموجبة الجزئية (4) السالبة الجزئية

ويتحصل معنا بذلك أربعة أضرب، ثم نقول: إذا لم تكن الصغرى كلية وكانت جزئية فلابد أن تكون الكبرى كلية، ليتحقق الشرط الثاني، وهو كلية إحداهما، وهي حينئذ:

(1) إما كلية موجبة (2) وإما كلية سالبة

فيتحصل من ذلك ضربان، نضمهما إلى الأربعة السابقة، يكون جملة المنتج ستة أضرب، قد تحقق في كل منها الشرطان: إيجاب الصغرى، وكلية إحداهما. وإليك جدولا، يبين هذه الضروب وأمثلتها:

**جدول الضروب المنتجة في الشكل الثالث:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
| --- | --- | --- |
| (1) موجبة كلية | موجبة كلية | موجبة جزئية |
| (2) « « | سالبة كلية | سالبة جزئية |
| (3) موجبة جزئية | موجبة كلية | موجبة جزئية |

| (4) « « | سالبة كلية | سالبة جزئية |
|---|---|---|
| (5) موجبة كلية | موجبة جزئية | موجبة جزئية |
| (6) « « | سالبة جزئية | سالبة جزئية |

**الأمثلة:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) كل إنسان حيوان | وكل إنسان ناطق | فبعض الحيوان ناطق |
| (2) كل حيوان حساس | ولا شيء من الحيوان بجماد | فبعض الحساس ليس بجماد |
| (3) بعض الحيوان فرس | وكل حيوان حساس | فبعض الفرس حساس |
| (4) بعض الإنسان حيوان | ولا شيء من الإنسان بجماد | فبعض الحيوان ليس بجماد |
| (5) كل صاهل فرس | وبعض الصاهل يسبق | فبعض الفرس يسبق |
| (6) كل إنسان ناطق | وبعض الإنسان ليس بعالم | فبعض الناطق ليس بعالم |

**تنبيه:**

إذا نظرت إلى نتائج هذا الشكل وجدتها كلها جزئية: موجبة أو سالبة ولو كانت المقدمتان كليتين، وإنما أنتج جزئية إذا تركب من كليتين، لأن شرط الإنتاج الكلي أن يكون السور الكلي داخلا على الحد الأصغر في الصغرى، أو في عكسها، ولم يدخل السور الكلي في الشكل الثالث على الحد الأصغر - موضوع النتيجة، بل دخل السور الكلي على الحد الأوسط المكرر الذي يحذف عند الإنتاج. فإذا تأملت الضرب الأول من هذا الشكل القائل: (كل إنسان حيوان وكل إنسن ناطق) تجد السور الكلي في صغراه داخل على الحد الأوسط - وهو إنسان - والحد الأوسط يحذف، فيبقى الحد الأصغر الذي هو موضوع النتيجة بدون سور كلي، وأيضًا لو عكسنا هذه القضية، فإنها تنعكس جزئية، لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية، فالكلية في صغرى هذا الشكل لا قيمة لها، لذلك أنتج جزئية دائمًا.

### طريقة إسقاط الضروب العقيمة في الشكل الثالث:

تقول: يسقط بالشرط الأول - وهو إيجاب الصغرى - ثمانية أضرب، لأنها إذا لم تكن موجبة، بل كانت سالبة، فهي إما سالبة كلية، أو سالبة جزئية، فهاتان حالتان، تضربها في أحوال الكبرى الأربعة، يكون لديك ثمانية أضرب، كلها عقيمة، لتخلف شرط إيجاب الصغرى.

ويسقط بالشرط الثاني (وهو كلية إحدى المقدمتين) ضربان:

(1) موجبتان جزئيتان (2) موجبة جزئية صغرى، وسالبة جزئية كبرى. فيضمان إلى الثمانية السابقة، يكون جملة الضروب الساقطة عشرة، وكلها عقيمة، لا يطرد إنتاجها، لفقد أحد الشرطين، أو كليهما.

## الكلام على الشكل الرابع

قال المصنف:

| | |
|---|---|
| ورابعٌ عدمُ جمعِ الخِسَّتيـنِ | إلاَّ بصورةٍ فَفيهـا يستبيـنْ |
| صُغراها موجبَةٌ جزئيـهْ | كُبراهما سالبـةٌ كليَّـهْ |

المقصود من ذلك. أن للشكل الرابع حالتين:

(1) أن تكون صغراه موجبة جزئية ـ فيشترط فيه حينئذ أن تكون كبراه سالبة كلية ـ وفي هذه الحالة يغتفر فه اجتماع الخستين وهما الجزئية في الصغرى، والسلب في الكبرى.

(2) الحالة الثانية إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية، فيشترط لإنتاجه في هذه الحالة شرط واحد ـ وهو عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه، أو في إحداهما والمنتج من هذا الشكل خمسة أضرب.

وهاك بيان طريقة التحصيل وطريقة الإسقاط لهذا الشكل.

## طريقة تحصيل الضروب المنتجة في الشكل الرابع

نقول: أولا ـ نأخذ ضربًا واحدًا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية مع السالبة الكلية، ثم نقول: إذا كانت الصغرى موجبة كلية أنتج ثلاثة أضرب لا يتحقق فيها الخستان: (1) موجبتان كليتان (2) موجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى (3) موجبة كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى. فهذه ثلاثة ـ وإذا كانت الصغرى سالبة كلية كانت الكبرى موجبة جزئية. فهذا ضرب خامس، فتكون جملة الضروب المنتجة في الشكل الرابع خمسة أضرب. وهاك جدولها مصحوبًا بالأمثلة.

**جدول الضروب المنتجة في الشكل الرابع:**

**الأصل**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) موجبة كلية | موجبة كلية | موجبة |
| (2) » » | موجبة | جزئية |
| (3) سالبة كلية | جزئية | » » |
| (4) موجبة كلية | موجبة كلية | سالبة كلية |

| (5) موجبة جزئية | سالبة كلية | سالبة جزئية |
|---|---|---|
| | » » | » » |

**الأمثلة:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) كل إنسان حيوان | وكل ناطق إنسان | فبعض الحيوان ناطق |
| (2) كل حيوان حساس | وبعض الجسم حيوان | فبعض الحساس جسم |
| (3) لا شيء من الإنسان بجماد | وكل ناطق إنسان | فلا شيء من الجماد بناطق |
| (4) كل حيوان متحرك بالإرادة | ولا شيء من الحجر بحيوان | فلا شيء من المتحرك بحجر |
| (5) بعض الحيوان إنسان | ولا شيء من الحجر بحيوان | فبعض الإنسان ليس بحجر |

**طريقة إسقاط الضروب العقيمة في الشكل الرابع:**

نقول: إذا كانت الصغرى سالبة جزئية، لم تنتج مع الكبريات الأربع لاجتماع الخستين فيها، فهذه أربعة أضرب ساقطة، وإذا كانت موجبة جزئية ولم تكن الكبرى سالبة كلية لم ينتج في بقية أحوالها الثلاثة، فهذه ثلاثة أضرب أخرى ساقطة؛ وإذا كانت المقدمتان سالبتين: كليتين، أو جزئيتين، أو الصغرى سالبة كلية، والكبرى سالبة جزئية لم ينتج ـ فهذه ثلاثة أضرب ساقطة فتجمع: أربعة + ثلاثة + ثلاثة يكون الجميع أحد عشر ضربًا كلها عقيمة لعدم تحقق شرط الإنتاج فيها.

**تنبيـه**

جرى المصنف في إنتاج الشكل الرابع على مذهب المتقدمين من المناطقة فكان المنتج هي هذه الضروب الخمسة المتقدمة، وأما المتأخرون منهم فاشترطوا لإنتاجه شرطًا واحدًا من الأمرين:

(1) إما إيجاب مقدمتيه مع كلية الكبرى.

(2) أو اختلاف مقدمتيه مع كلية إحداهما، وبنوا على ذلك أن المنتج من الضروب ثمانية: الخمسة السابقة، والثلاثة الآتية:

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) سالبة جزئية | موجبة كلية | سالبة جزئية |

| | | |
|---|---|---|
| (2) موجبة كلية | سالبة جزئية | » » |
| (3) سالبة كلية | موجبة جزئية | » » |

**الأمثلة:**

| صغرى | كبرى | نتيجة |
|---|---|---|
| (1) بعض الإنسان ليس بفرس | وكل ناطق إنسان | فبعض الفرس ليس بناطق |
| (2) كل إنسان حساس | وبعض الجماد ليس بإنسان | فبعض الحساس ليس بجماد |
| (3) لا شيء من الحيوان بحجر | وبعض الناطق حيوان | فبعض الحجر ليس بناطق |

ومذهب المتقدمين هو الراجح، لذا مشى عليه المصنف رحمه الله.

## (جملة المنتج من الأشكال الأربعة)

قال:

| | |
|---|---|
| فمنتــجٌ لِأَوَّلٍ أربعــةٌ | كالثَّانِ ثُمَّ ثالــثٌ فسِتَّــةٌ |
| ورابعٌ بخمسةٍ قد أنتجـا | وغيرُ ما ذكرتُهُ لن يُنتِجَا |

هذا كلام ظاهر، يقول: قد أنتج الشكل الأول أربعة أضرب، كالثاني أنتج أيضًا أربعة، وأنتج الثالث ستة وأنتج الرابع خمسة، فيكون الجميع تسعة عشر ضربًا، هي التي تنتج من الأشكال الأربعة ـ لأنها استوفت شروط الإنتاج في كل شكل، وغيرها من الضروب عقيم لا ينتج، لتخلف شروط الإنتاج فيها، وجملة العقيم خمسة وأربعون ضربًا على طريقة المتقدمين الذين جعلوا نتائج الشكل الرابع خمسة ضروب فقط، وهي الطريقة المختارة كما سبق.

| | |
|---|---|
| وتَتْبَعُ النتيجةُ الأخسَّ مِنْ | تلكَ المقدماتِ هكذا رُكِـنْ |

الإيجاب أشرفُ من السلب، والكلية أشرف من الجزئية، والنتيجة في القياس تتبع الأخس.

فإذا كان في إحدى المقدمتين جزئية أو سلب كانت النتيجة كذلك، وقد تقدم لك.

وقد ينتج جزئية كما في الشكل الثالث وإن تركب من كليتين، وسبق تعليل ذلك.

قال:

| | |
|---|---|
| وهذه الأشكــالُ بالحمليِّ | مختصَّةٌ وليس بالشَّــرْطيِّ |

يقول المصنف: إن هذه الأشكال الأربعة مختصة بالقضايا الحملية، ويسمى قياسها اقترانيا حمليا، ولا يتركب من القضايا الشرطية.

وهذه طريقة للمصنف، وليست مختارة عند المناطقة.

والمختار أنها كما تتركب من الحمليات، تتركب من الشرطيات، ويسمى القياس اقترانيا شرطيا؛ وتأتي فيه الأشكال الأربعة، والحد الأصغر فيها هو مقدم النتيجة، والحد الأكبر فيها هو التالي في النتيجة، والحد الأوسط فيها هو المكرر في المقدميتن. مثل: كلما كان إنسانًا كان حيوانًا، وكلما كان حيوانًا كان حساسًا، فكلما كان إنسانا كان حساسا.

وهذا هو الشكل الأول ويكون الحد الأوسط فيه تاليًا في الصغرى مقدما في الكبرى.

والشكل الثاني: يكون فيه الحد الأوسط تاليًا في المقدمتين. مثل: كلما كان إنسانًا كان ناطقًا، وليس البتة إن كان فرسًا كان ناطقًا، فليس البتة إن كان إنسانًا كان فرسًا.

والشكل الثالث: يكون فيه الحد الأوسط مقدما في المقدمتين. مثل: كلما كان إنسانًا كان حساسًا وكلما كان إنسانًا كان ناطقًا ∴ فقد يكون إذا كان حساسًا كان ناطقًا.

والشكل الرابع: أن يكون فيه الحد الأوسط مقدما في الصغرى تاليًا في الكبرى، مثل: كلما كان إنسانًا كان حيوانًا، وكلما كان ناطقًا كان إنسانًا ∴ فقد يكون إذا كان حيوانًا كان ناطقًا.

وفي تفصيل الأضرب المنتجة من الاقتراني الشرطي طول لا يليق بالمبتدئ، فنكتفي بالإشارة إليها.

## (حذف بعض مقدمات القياس أو النتيجة لدليل)

قال:

| والحذفُ في بعضِ المقدِّماتِ | | أَوِ النتيجـةِ لِعلـمٍ آتِ |
|---|---|---|

أي يجوز حذف إحدى مقدمات القياس، أو حذف النتيجة إذا كان في الكلام دليل يدل على المحذوف، كما إذا أقمت دليلاً على وجوب الوضوء على المحدث فتقول: هذا يجب عليه الوضوء؛ لأنه أحدث، وتسكت، فقد حذفت الكبرى والنتيجة، كأنك قلت: هذا قد أحدث، وكل من أحدث يجب الوضوء عليه: فهذا يجب الوضوء عليه.

وقد تقول: هذا أحدث وكل من أحدث يجب عليه الوضوء، ثم لا تذكر النتيجة فتفهم من السياق.

وقد تقول: كل من أحدث يجب عليه الوضوء، فتحذف الصغرى والنتيجة ـ أي هذا قد أحدث، وكل من أحدث يجب عليه الوضوء ـ فهذا يجب عليه الوضوء.

فإذا لم يكن هناك دليل يدل على المحذوف فلا يجوز الحذف.

## (انتهاء المقدمات إلى المعلوم بالضرورة)

قال:

| وتنتهي إلى ضرورةٍ لِمَا | | دورٍ أو تسلسلٍ قدْ عُلِما |
|---|---|---|

يُؤتى بالقياس لإقامة الحجة على الخصم، ومتى سلم الخصم مقدماته، وجب عليه أن يُسلم بالنتيجة، وإلا كان مكابرًا تسقط مناظرته، فإذا لم يسلم الخصم بالمقدمات، وجب على المستدل بالقياس أن يستدل على كل مقدمة حتى يسلم له الخصم بها، أو تنتهي إلى الضروريات من القضايا، أو تنتهي إلى حصول الدور أو التسلسل المحالين، فعند ذلك يجب على الخصم تسليم المقدمات، لأنها إذا لم تتحقق يلزم المحال من الدور أو التسلسل.

مثال ذلك: إذا أريد الاستدلال على حدوث الأجرام، فقيل: الأجرام صفاتها (وهي الأعراض) حادثة، وكل ما كان كذلك فهو حادث: فالأجرام حادثة. فتفتقر المقدمتان إلى الاستدلال عليهما حتى يسلمها الخصم، فيستدل على الصغرى، فيقول: (الأجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث، فصفات الأجرام حادثة، ثم صغرى القياس الثاني ضرورية لمشاهدة تغيرها، وتحتاج الثانية إلى الاستدلال فتقول: إن التغير إما من وجود إلى عدم، أو من عدم إلى وجود، وهذا هو معنى الحدوث وهكذا.

## القياس الاستثنائي: وهو القسم الثاني من أقسام القياس

قال:

| ومنه ما يُدعى بالاستثنائي | | يُعرفُ بالشَّرطِ بلا امتراءِ |
|---|---|---|

أي من أقسام القياس قياس يسمى بالقياس الاستثنائي، ويعرف بالقياس الشرطي، لأنه تركب من شرطية ومن استثنائية. ومثاله: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه إنسان ∴ فهو حيوان.

والمقدمة الأولى فيه ـ وهي الشرطية ـ هي المقدمة الكبرى والمقدمة الثانية ـ وهي الاستثنائية التي فيها لكن ـ أو نحوها ـ هي المقدمة الصغرى.

وسمي القياس استثنائيًا لوجود أداة الاستثناء فيه، والمراد بها كل لفظ يدل على الاستدراك.

## تعريف القياس الاستثنائي

قال:

| وهْو الذي دلَّ على النتيجـة | | أو ضدِّها بالفعلِ لا بالقـوةِ |
|---|---|---|

أي القياس الاستثنائي: هو الذي ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل (أي بمادتها وهيئتها) لا بالقوة، فإن النتيجة في المثال السابق، وهي فهو حيوان ـ مذكورة في المقدمة الكبرى بمادتها وهيئتها، فهي مذكورة فيه بالفعهل لا بالقوة.

ولو قلت: لكنه ليس حيوانا كانت النتيجة ∴ فهو ليس إنسانا، وذلك مذكور نقيضه في القياس، وهو ـ كان إنسانا.

## (أقسام القياس الاستثنائي)

ينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين:

(1) اتصالي، وهو ما تركب من شرطية متصلة ومن استثنائية.

(2) انفصالي، وهو ما تركب من شرطية منفصلة ومن استثنائية، ولكل منهما نتائج.

## نتائج القياس الاستثنائي الاتصالي

| فإن يكُ الشَّرطيُّ ذا اتصالِ | | أنتجَ وضعُ ذاك وضعَ التالي |
|---|---|---|
| ورفعُ تالٍ رَفْـعَ أوَّلٍ ولا | | يلزمُ في عكسها لِمَا انجَلَى |

أي إذا كان الشرطي مركبا من شرطية متصلة أنتج في حالتين:

(1) وضع المقدم ينتج وضع التالي. فإذا استثنينا عين المقدم، كان النتيجة عين التالي.

(2) رفع التالي ينتج رفع المقدم، فإذا استثنينا نقيض التالي ـ وهو رفعه ـ ينتج نقيض المقدم.

### التمثيـل:

| المقدم | التالي |
|---|---|
| (1) كلما كان هذا إنسانا | كان حيوانا |
| (2) كلما كان هذا إنسانا | كان حيوانا |
| **الاستثنائية** | **النتيجة** |
| لكنه إنسان | ∴ فهو حيوان |
| لكنه ليس حيوانا | ∴ فهو ليس إنسانا |

ففي الحالة الأولى استثنينا عين المقدم، وأثبتناه فكانت النتيجة هي إثبات التالي، وفي الحالة الثانية استثنينا نقيض التالي ـ أي رفعه ـ فأنتج نقيض المقدم.

ولا يلزم الإنتاج في عكس الحالتين:

(1) فلو رفعنا المقدم لا يلزم منه رفع التالي.

(2) وكذا لو وضعنا التالي لا يلزمه وضع المقدم، فلو قلنا في الأول: لكنه ليس إنسانا، لا ينتج: (فهو ليس حيوانا).

وكذا لو قلنا في الثاني: ـ لكنه حيوان ـ فلا ينتج: (فهو إنسان).

## سبب الإنتاج وعدمه

**أولا:** إنما أنتج وضع المقدم وضع التالي لأن المقدم قد يكون أخص من التالي أو مساويا له، ويلزم من إثبات الأخص إثبات الأعم ـ كالإنسان والحيوان في المثال، كما يلزم من إثبات أحد المتساويين إثبات الآخر، كقولك: كلما كان إنسانا كان ناطقا ـ لكنه إنسان ∴ فهو ناطق.

**ثانيا:** كذلك أنتج رفع التالي رفع المقدم، لأن التالي إما أن يكون أعم من المقدم أو مساويا، ويلزم من رفع الأعم رفع الأخص ـ كالحيوان والإنسان ـ كما يلزم من رفع أحد المتساويين رفع الآخر ـ كالإنسان والناطق.

**ثالثا:** لم ينتج رفع المقدم رفع التالي لجواز أن يكون المقدم أخص من التالي، كالإنسان والحيوان، ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم، فلا يلزم من رفع الإنسان رفع الحيوان، لأن للحيوان أفرادا كثيرة غير الإنسان ينفرد فيها.

**رابعا:** لم ينتج إثبات التالي إثبات المقدم، لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم، كالحيوان والإنسان، ولا يلزم من إثبات الأعم ـ كالحيوان ـ إثبات الأخص ـ كالإنسان ـ وهذا معنى قوله: (لما انجلى) أي لما اتضح من هذه اللوازم السابقة.

## أقسام الانفصالي ونتائج كل قسم

قال:

| | |
|---|---|
| وَإِنْ يكُنْ منفصلاً فوضعُ ذا | يُنتجُ رفعَ ذاك والعكسُ كـذا |
| وذاك في الأخصِّ ثمَّ إن يكـنْ | مانعَ جمعٍ فبوضعِ ذا رُكِـنْ |
| رفعٌ لذاك دون عكسٍ وإذا | مانعُ رفعٍ فهُوَ عكسُ ذا |

لما كانت الشرطية تنقسم ثلاثة أقسام، انقسم الإنفصالي ثلاثة أقسام:

(1) مركب من منفصلة حقيقية.

(2) مركب من منفصلة مانعة جمع فقط.

## (نتائج المركب من الحقيقية)

ينتج المركب من الحقيقية أربع نتائج، فوضع أحد الطرفين ينتج رفع الطرف الآخر، ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر.

| المقدم | التمثيل للتالي |
|---|---|
| (1) إما أن يكون العدد زوجا | وإما أن يكون فردًا |
| (2) » » » » | » » » |
| (3) » » » » | » » » |
| (4) » » » » | » » » |

| استثنائية | نتيجة |
|---|---|
| (1) لكنه زوج | ∴ فليس فردًا |
| (2) لكنه فرد | ∴ فليس زوجًا |
| (3) لكنه ليس زوجا | ∴ فهو فرد |
| (4) لكنه ليس فردا | ∴ فهو زوج |

## نتائج المركب من مانعة الجمع فقط

لا ينتج المركب من مانعة الجمع إلا بطريق الوضع فقط، فوضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر، ولكنه لا ينتج بطريق الرفع.

**التمثيل**

| المقدم | التالي |
|---|---|
| (1) إما أن يكون هذا الجسم أبيض | وإما أن يكون أسود |
| (2) » » » » | » » » |

| استثنائية | نتيجة |
|---|---|

(1) لكنه أبيض ∴ فهو ليس أسود
(2) لكنه أسود ∴ فهو ليس أبيض

ولو رفعت أحد الطرفين لا ينتج وضع الآخر، فلو قلت: لكنه ليس أبيض فلا يلزم أن يكون أسود. وهكذا العكس.

## نتائج المركب من مانعة الخلو فقط

لا ينتج إلا من طريق الرفع، فرفع أحد الطرفين، ينتج وضع الآخر ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر.

## التمثيل

(1) إما أن يكون هذا الجسم غير أسود وإما أن يكون غير أبيض
(2) » » » » » » » » »

(1) لكنه أسود ∴ فهو غير أبيض
(2) لكنه أبيض ∴ فهو غير أسود

ولو وضعت أحد الطرفين لا ينتج رفع الآخر، فلو قلت: لكنه غير أسود فلا يلزم أن يكون أبيض وهكذا العكس.

## الكلام على لواحق القياس

ذكر المصنف من لواحق القياس ثلاثة وهي:
(1) القياس المركب (2) الاستقراء (3) التمثيل

وترك قسمًا رابعًا من لواحق القياس وهو قياس الخلف، وهو الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه كأن تقول في الاستدلال على ثبوت قدم الله تعالى: لو لم يكن قديمًا كان حادثا، ولو كان حادثا لزم المحال، وما أدى إلى المحال فهو باطل، وإذا بطل المحال بطل ما أدى إليه، وهو كونه حادثا، وإذا بطل حدوثه، ثبت نقيضه وهو كونه قديما، وهو المطلوب.

## القياس المركب

| | |
|---|---|
| ومنه ما يدعونه مركّبا | لكونه من حجج قد رُكِّبا |
| فَرَكِّبَنْهُ إنْ تُرِدْ أن تَعْلَمَهْ | واقلِبْ نتيجةً بـهِ مقدِّمَـهْ |
| يلزمُ منْ تركيبِها بأخرَى | نتيجةٌ إلى هلـمَّ جـرَّا |
| مُتَّصلُ النتائجِ الذي حـوى | يكونُ أو مفصولُها كلٌّ سـوَا |

تعريف القياس المركب: هو ما تركب من قياسين فأكثر.

وبين المصنف طريقة تركيبه، فقال: ركبه على الطريقة الآتية: هات قياسًا بسيطا، وخذ نتيجته، واجعلها مقدمة لقياس آخر، مع مقدمة ثانية، ثم خذ نتيجة القياس الثاني واجعلها مقدمة لقياس ثالث، وهكذا حسب الحاجة إلى ذلك. مثل قولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس: ينتج: فكل إنسان حساس، فتأخذ هذه النتيجة وتجعلها مقدمة صغرى لقياس ثان، فتقول: كل إنسان حساس، وكل حساس نام ∴ فكل إنسان نام، ثم تأخذ النتيجة، وتجعلها مقدمة صغرى لقياس ثالث، فتقول: كل إنسان نام، وكل نام لا يدون على كمية ∴ ينتج: فكل إنسان لا يدون على كمية.. وهكذا.

## (أقسام القياس المركب)

يتقسم القياس المركب قسمين:

(1) متصل النتائج: وهو الذي وصلت فيه نتائجه بمقدماته، أي صرح فيه بالنتيجة لكل قياس تركب منه، ووصلت به كما تقدم في المثال السابق.

(2) منفصل النتائج: وهو الذي لم يصرح فيه بنتيجة كل قياس تركب منه، كما تقول في المثال السابق: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس، وكل حساس نام، وكل نام لا يدوم على كمية واحدة ∴ فكل إنسان لا يدوم على كمية واحدة (أي من وزن ومقدار).

ومعنى قوله: (يكون أو مفصولها كل سوا) أي إن متصل النتائج ومفصولها سواء في إفادة المطلوب.

## الكلام على الاستقراء

| | |
|---|---|
| وإن بجُزئيٍّ على كلِّيٍّ اسْتُدِلْ | فذا بالاستقراءِ عندهم عُقِلْ |
| وعكسُهُ يُدعى القياسَ المنطقي | وهُـوَ الذي قدمتُـهُ فحقِّقِ |

الاستقراء: هو تصفح جزئيات الكلي وتتبعها لإثبات حكمها لكليها.

وينقسم قسمين: (1) تام (2) ناقص.

**(1) الاستقراء التام:** هو ما تصفح فيه جميع جزئيات الكلي، بأن كانت محصورة مضبوطة، كطلبة الفصل، فيقال فيه: فلان مجتهد ـ وهو من الفصل الأول ـ وفلان وفلان الخ أي كل واحد منهم مجتهد ∴ فطلبة الفصل مجتهدون، فبعد أن تتبعت الأفراد كلها وعرفت وجود الحكم في كل فرد، انتقلت إلى إثبات حكمها إلى كليها ـ وهو طلبة الفصل.

**(2) الاستقراء الناقص:** هو ما تصفح فيه جزئيات كثيرة يغلب على الظن إثبات حكمها إلى الكلي.

ومنه استقراء الفقهاء لنساء كثيرات في زمانهم لمعرفة ـ أقل الحيض وأكثره وغالبه ـ فهو استقراء ناقص ـ وهو يفيد الظن، لا اليقين، وأما الاستقراء التام فإنه يفيد اليقين، كالقياس المنطقي، ويستدل بالقياس المنطقي بالكلي على الجزئي فهو عكس الاستقراء.

## التمثيـل

| | |
|---|---|
| وحيثُ جزئيٌّ على جُزئيٍّ حُمِلْ | لجامعٍ فذاك تمثيـلٌ جُعِـلْ |
| ولا يُفيـدُ القطعَ بالدليـلِ | قياسُ الاستقراءِ والتمثيـلِ |

**تعريف التمثيل:** هو حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه، لاشتراكهما في علة الحكم، كقولك: النبيذ مسكر كالخمر، وكل خمر حرام ∴ فالنبيذ حرام. والنبيذ المحمول حد أصغر، وحكم الأصل حد أكبر، والعلة الجامعة بينهما حد أوسط، لأنه يربط الفرع بالأصل، فيكون سببًا في نقل حكمه إليه.

والتمثيل عند المناطقة يسميه الفقهاء قياسًا فقهيًا، ويكتفون به في الاستدلال على الأحكام الشرعية، لأن الأحكام الشرعية يكفي في إثباتها الظن.

والمناطقة لا يكتفون به في إثبات القضايا، لأنهم يضعون موازين توصل إلى اليقين، والتمثيل يفيد الظن لا اليقين، كما قال المصنف: (ولا يفيد القطع بالدليل) أي لا يفيد الجزم بالمدلول عليه قياس الاستقراء والتمثيل، وقد علمت أن الاستقراء التام يفيد اليقين، فالذي لا يفيد اليقين ـ هو الاستقراء الناقص.

## تنبيـه

قد علمت أن التمثيل يبنى على الجامع بين الفرع والأصل، والمعتمد عليه في إثبات الجامع ـ واحد من أمرين: (1) إما الدوران (2) أو الترديد

(1) أما **الدوران:** فهو أن يدور الحكم مع العلة: وجودًا وعدمًا، كالإسكار، يدور معه حكم الحرمة وجودًا وعدمًا، فحيثما وجد الإسكار وجد الحكم، وهو الحرمة، وحيث انتفى الإسكار كما في الخل، انتفى الحكم وهو الحرمة.

(2) **والترديد:** هو حصر أوصاف الأصل، ثم يردد بينها، حتى يثبت الوصف الذي يصلح أن يكون علة وينفي ما سواه، فيقال في الخمر: الخمر حرمها الشارع ولابد أن يكون التحريم لعلة فيها ـ وهذه العلة ـ إما سيلانها أو لونها أو ريحها أو إسكارها.

ثم نقول: لا جائز أن تكون العلة لونها أو ريحها، لوجود ذلك في بعض الأشربة، وليست حرامًا، ـ ولا جائز أن تكون سيلانها علة التحريم، لوجوده في الماء وسائر المائعات، فإذا بطل أن تكون هذه كلها علة للتحريم لم يبق معنا إلا الإسكار، فانحصرت العلة فيه، بمقتضى الدوران أو الترديد.

## أقسام الحجة ـ وهي تقسيم للقياس باعتبار مادته

| | |
|---|---|
| وحُجَّـةٌ نقليَّةٌ عقليَّـهْ | أقسـامُ هذي خمسـةٌ جليَّـهْ |
| خَطَابَةٌ شِعْرٌ وبُرهـانٌ جَدلْ | وخامسٌ سَفْسَطَـةٌ نِلْتَ الأَمَـلْ |

سمى الدليل حجة، لأن المتمسك به يحج بها خصمه، ويغلبه.

وتنقسم الحجة إلى قسمين: (1) نقلية. (2) عقلية.

**(1) الحجة النقلية:** هي التي كانت مقدمتاها أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع: تصريحًا أو استنباطًا.

**(2) والعقلية:** ما لم تستند إلى ذلك. وأقسامها خمسة: (1) برهان (2) جدل (3) خطابة (4) شعري (5) سفسطة. وأجلها في الاستدلال هو البرهان ثم ما بعده على الترتيب السابق.

## (الكلام على البرهان)

كما قال:

| | |
|---|---|
| وأجلّها البرهـانُ ما أُلِّف مِـنْ | مُقدِّمـاتٍ باليقينِ تقترِنْ |

| من أوَّليَّـاتٍ مُشـاهدَاتِ | | مُجَرَّبـاتٍ مُتواتـراتِ |
|---|---|---|
| وحَدْسيَّـاتٍ ومحْسوسـاتِ | | فتلكَ جُملـةُ اليقينيَّـاتِ |

**البرهان:** هو ما تركب من القضايا اليقينية، واليقين: هو الجزم المطابق للواقع عن موجب.

والمقدمات اليقينية قسمان:

(1) نظريات وهي التي اكتسبت معرفتها بطريق النظر والاستدلال. كالعلم بحدوث العلم بعد إقامة الدليل عليه.

(2) ضروريات، وهي ستة أنواع:

(1) أوليات (2) مشاهدات (3) محسوسات

(4) مجربات (5) متواترات (6) حدسيات

**1 ـ الأوليات:** هي التي يدركها العقل من أول وهلة، فلا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين، مثل: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

**2 ـ المشاهدات:** هي التي يدركها العقل بواسطة المشاهدة بالحس الباطني، مثل: الجوع مؤلم.

**3 ـ المحسوسات:** هي التي يدركها العقل بواسطة الحس الظاهري، مثل: الشمس مشرقة، والعسل حلو، ونحوهما.

**4 ـ المجربات:** هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين، مثل: الأسبرو مُسَكِّن، وشربة الملح مسهلة.

**5 ـ المتواترات:** هي التي يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم عن الكذب، مثل: مكة فيها الكعبة والمسجد الحرام.

**6 ـ الحدسيات:** هي التي يدركها العقل بواسطة حدس ظاهر يفيد اليقين (أي تخمين ظاهر) مثل نور القمر مستفاد من نور الشمس.

أقسام البرهان

ينقسم البرهان إلى قسمين:

(1) لِمِّيٍّ (2) إِنِّيٍّ

**(1) اللِّمِّيُّ:** هو ما كان فيه الاستدلال بالعلة على المعلول، وبالسبب المسبب، كقولك: زيدٌ أحدث ـ وكل من أحدث ينتقض وضوؤه إذن فزيد ينتقض وضوؤه.

(2) **الإنِّيّ:** هو ما كان فيه الاستدلال بالمعلول على العلة، أو بالمسبّب على السبب، كقولك في المثال السابق:

زيد انتقض وضوؤه ـ وكل من انتقض وضوؤه فقد أحدث إذن فزيد قد أحدث.

فالمدار على جعل الحد الأوسط علة وسببًا، أو معلولاً وسببًا. وسمي الأول لِمّيًا لأن الحد الأوسط يقع جواب ـ لِمَ ـ فيقال: لِمَ انتقض وضوؤه، فيجاب: لأنه أحدث.

وسمي الثاني إِنِّيًّا، لإفادته إِنِّيَّة الحكم، أي تحققه وثبوته.

## القياس الجدلي

هو ما تركب من القضايا المشهورات أو المسلمات: إما عند جميع الناس، أو عند الخصم، مثال المشهورة أن تقول: الظلم قبيح، وكل قبيح يشين ـ ينتج ـ فالظلم قبيح.

والثاني مثل: الإحسان خير ـ وكل خير يزين، ينتج ـ الإحسان يزين.

ومثال الثالث: أن تقول: قول زيد خبر عدل ـ وكل ما هو كذلك يعمل به ـ إذن فقول زيد يعمل به.

## الخطابة (القياس الخطابي)

هو ما تركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة. مثال الأول: العمل الصالح يوجب الفوز ـ وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله إذن فالعمل الصالح لا ينبغي إهماله. ومثال الثاني: فلان يطوف ليلا بالسلاح وكل من كان كذلك فهو متلصص إذن فلان متلصص. ـ وسميت بذلك لأن القصد منها ترغيب المخاطب كما يفعل الخطباء.

## القياس الشعري

هو ما تركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض لأنها مخيلات فتتأثر النفس منها: بسطًا أو قبضًا، كمن يريد الترغيب في شرب الخمر فيقول: هذه ياقوتة سيالة وكل ما كان كذلك ينبغي أن يرغب فيها: فهذه ينبغي أن يرغب فيها. ـ وكمن يريد التنفير من العسل، فيقول: هذه مِرّة مهوّعة (أي تمجها النحلة من مرارتها فتهوع النفس) وكل ما كان كذلك يرغب عنه: فهذا يرغب عنه.

## القياس السفسطي

هو الذي تركب من مقدمات وهمية كاذبة ـ أو شبيهة بالحق وليست به، أو شبيهة بالمشهورة وليست بها.

فالأول كقولك: الحجر ميت وكل ميت يجب دفنه ∴ فالحجر يجب دفنه.
والثاني كأن تشير إلى صورة فرس على حائط وتقول: هذا فرس وكل فرس صهال ∴ فهذا صهال.
والثالث: كأن تقول في رجل يتكلم في العلم على غير هدى: هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم ∴ فهذا عالم ـ وتسمى المشاغبة والمغالطة.

## دلالة المقدمات على النتيجة

| | | |
|---|---|---|
| وفي دَلالـةِ المقدمـاتِ | | على النتيجـةِ خلافٌ آتي |
| عقليٌّ أَوْ عـاديٌّ أَوْ تـوَلَّـدُ | | أَوْ واجـبٌ والأَوَّلُ المُؤَيَّـدُ |

اختلف في إفادة المقدمات النتيجة على أقوال أربعة:
(1) أن لزوم النتيجة للمقدمات لزوم عقلي، فلا يمكن عقلا تخلف النتيجة عن المقدمات إذا استوفى الشروط.
(2) أنه لزوم عادي، فيمكن تخلف النتيجة عن المقدمات الصحيحة ـ كما قد يتخلف الإحراق عند وجود النار خرقًا للعادة.
(3) أن النتيجة تتولد عن القايس كتولد حركة الخاتم من حركة الأصبع.
وهذا رأي المعتزلة القائلين: إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ـ فعندهم يخلق العبد فهمَ المقدمات، فيتولد عنه فهم النتيجة.
(4) أنه بطريق الوجوب، كتأثير العلة في المعلول عند الفلاسفة.
والقول الأول هو المختار المؤيد، وقد اختاره الإمام الرازي، وشهره الإمام الغزالي وغيره.

## خاتمة في خطأ البرهان

الخاتمة في اللغة: ما يختم به الشيء. واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، يختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحوها ـ وهي هنا ما ذكره من خطأ البرهان، المراد به مطلق القياس.

### أقسام الخطأ في البرهان:

| | | |
|---|---|---|
| وخطأ البرهـان حيث وجدا | | في مـادة أو صورة فالمبتـدا |

ينقسم الخطأ في البرهان قسمين:

(1) خطأ في مادته ـ أي مقدماته التي تركب منها.

(2) خطأ في صورته ، أي هيئته وشكله.

وينقسم الخطأ في مادته قسمين:

(1) خطأ في اللفظ (2) خطأ في المعنى.

سببُ الخطإِ في اللفظ:

| في اللفظِ كاشتراكٍ اوْ كَجعْلِ ذا | تبايُنٍ مثلَ الرديفِ مأخذا |
|---|---|

يعني أن من أسباب الخطأ في اللفظ ذكر اللفظ المشترك، ويراد منه بعض معانيه في مقدمة، ويراد في المقدمة الأخرى معنى آخر له. مثاله: القرء يأتي بمعنى الحيض، وبمعنى الطهر، فتشير إلى الحيض، وتقول: هذا قرء ـ أي حيض ـ ثم تقول: وكل قرء لا يحرم الوطء فيه ـ وتريد به الطهر، فلا يصح الإنتاج، لأنه ينتج: هذا لا يحرم الوطء فيه، وهذا باطل.

وقوله: (أو كجعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا) معناه: أن من الخطأ في اللفظ أن تجعل اللفظ المتباين ـ مثل اللفظ المرادف مأخذا ـ أي في أخذه في المقدمتين ـ فقوله: ذا تباين أي صاحب تباين وهو المتباين.

وكان حقه أن يقول: ذي تباين، لأن ذي بمعنى صاحب تجر بالياء فهو من الأسماء الخمسة. ومثال ذلك: أن تشير إلى سيف غير قاطع، وتقول: هذا سيف ـ ثم تقول. وكل سيف صارم ـ وتريد القاطع، ينتج هذا صارم . والخطأ هنا في المادة بسبب جعل المتباين مثل المرادف، لأن اسم السيف يطلق على كل سيف ـ واسم الصارم خاص بالقاطع، فبينهما تباين جزئي، فلا يصح إنتاجه، لوجود الخطأ في مادة القياس.

فالحاصل أنه ذكر سببين للخطأ في اللفظ:

(1) ذكر المشترك ويراد في كل مقدمة أحد معنييه.

(2) ذكر المتباين، وجعله كالمرادف.

## سبب الخطأ في المعنى

| وَفي المعاني لالتباسِ الكاذبَهْ | بذات صدقٍ فافهَم المخاطَبَهْ |
|---|---|
| كَمِثْلِ جَعْلِ العرَضي كالـذاتِ | أو ناتـجٍ إحدى المقدمـات |
| والحُكْمُ للجنسِ بحكـمِ النوعِ | وجعلِ كالقطعيِّ غيرِ القطعي |

أي سببُ الخطأ في القياس من جهة المعنى: هو التباس القضية الكاذبة بالقضية الصادقة أي اشتباهها بها.

وجعله المصنف ثلاثة أنواع:

(1) جعل الوصف العرضي ـ أي الذي يعرض للشيء بواسطة غيره ـ كالوصف الذي يعرض لذاته ـ كالتحرك بواسطة القطار مثلا، تجعله كالتحرك بالقدمين فتقول في راكب القطار: هذا متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد .·. فهذا لا يثبت في موضع واحد مع أنه جالس مستقر في كرسيه.

والخطأ المعنوي فيه أنك جعلت الوصف العرضي كالوصف الذاتي.

(2) جعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى، مثل أن تقول: هذه نقلة من مكان إلى مكان ـ وكل نقلة حركة إذن فهذه حركة، وهي إحدى المقدمتين، لأن النقلة حركة ـ وذلك إذا لم ترد أن النقلة تسمى حركة.

(3) أن تجعل غير القطعي مثل القطعي، مثاله: أن تقول: هذا ميت وكل ميت جماد إذن فهذا جماد، وذلك باطل، لأن الجماد ما ليس حيوانًا ولا أصل حيوان.

والخطأ حصل فيه بجعل الميت جمادا بالقطع والجزم مع أنه كالجماد في عدم الحركة، فجعلته جماداً حقيقة، وليس كذلك.

## الخطأ في صورة البرهان

| وَالثانِ كالخروجِ عن أشكالـهِ | وتركُ شرطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمالِهِ |
|---|---|

الخطأُ في صورة القياس وهيئته تكون بواحد من أمرين:

(1) إما بالخروج عن أشكال القياس وذلك إذا لم يتكرر فيه الحد الأوسط الذي يربط الأصغر بالأكبر، مثل أن تقول: كل إنسان حيوان وكل زرع نبات، فهذا لا ينتج لأن شكل القياس لم يتحقق، لعدم وجود الحد الأوسط فيه.

(2) أو بترك شرط من شروط الإنتاج التي تقدم اشتراطها مع كل شكل ـ كترك شرط الإيجاب في صغرى الشكل الأول. مثل قولك: لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان إذن فلا يصح في الإنتاج: لا شيء من الإنسان بحيوان ـ وبطلانه لفقد شرط الإنتاج في صغرى الشكل الأول وهو أن تكون صغراه موجبة.

**قال المصنف:**

| هذا تمـامُ الغرضِ المقصـودِ | مِنْ أمهاتِ المنطقِ المحمودِ |
|---|---|

أي هذا الكلام آخر الغرض الذي قصد تأليفه من قواعد المنطق المحمود، وهي أصول لغيرها كالأمهات أصول لأولادها.

| قد انتهى بحمدِ ربِّ الفَلَـقِ | | ما رُمْتُهُ مِنْ فنِّ علمِ المنطـقِ |
|---|---|---|

قد انتهى وكمل ما قصدت جمعه من علم المنطق الذي هو فن عظيم ـ وأنا أحمد الله رب فلق الصبح على ذلك.

| نَظَمَهُ العبدُ الذليـلُ المفتقِـرْ | | لرحمةِ المولَى العظيمِ المُقتَـدِرْ |
|---|---|---|

كنى عن نفسه بالعبد الذليل الشديد الافتقار إلى رحمة مولاه وسيده الإله العظيم في ملكوته المقتدر في جبروته.

| الأَخضَريُّ عابدُ الرحمـنِ | | المُرْتَجي منْ ربِّهِ المنَّـانِ |
|---|---|---|
| مغفـرةً تُحيـطُ بالذنـوبِ | | وتُكشفُ الغِطا عن القلـوبِ |

اسمه عبد الرحمن الأخضري، نسبة للأخضر جبل بالمغرب[1]؛ وهو شديد الرجاء من ربه صاحب المنن الكثيرة والعطاء أن يمن الله عليه بمغفرة تحيط بذنوبه، فتسترها، وينجلي بها قلبه، فيزول عنه غطاء الظلمة ويمتلئ نورًا.

| وَأنْ يُثيبَنا بجنَّـاتِ العُـلا | | فإنهُ أكرمُ منْ تفضَّـلا |
|---|---|---|

وأرجو الله أيضا أن يجعل ثوابنا وأجرنا على هذا العمل جنات عالية، فإنه أكرم متفضل ويعطي من فضله بدون عمل.

| وَكُنْ أخي للمُبتدي مسامِحـا | | وكُنْ لإصلاحِ الفسادِ ناصحا |
|---|---|---|
| وأَصْلِحِ الفسـادَ بالتَّأمُّـلِ | | وإنْ بديهـةً فـلا تُبَـدِّلِ |
| إذْ قيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صحيحَـا | | لأجلِ كونِ فهمـه قبيحَـا |

يطلب من إخوانه العلماء أن يكونوا على سماحة في معاملته عند دراسة كتابه، لأنه مبتدئ في التأليف، ويصلحون الخطأ لو وجدوه بطريق النصح للعباد، دون تشنيع عليه، ويكون إصلاحهم للخطأ بعد التأمل وتيقن أنه عين الخطأ ولا يمكن تأويله، وإذا كان الخطأ يعرف المراد نه بالبداهة فلا داعي لتبديله، لأنه يعرف بالبداهة ثم نصح هو غيره، فذكر مثلا سائرًا قاله الحكماء وهو (كم من عائب قولاً وهو صحيحًا . وآفته من الفهم السقيم).

| وَقلْ لمنْ ينتصفْ لمقصـدي | | العذرُ حقٌ واجبٌ للمبتـدي |
|---|---|---|
| وَلِبَنِي إحدى وعشرينَ سَنَـهْ | | معذرةٌ مقبولـةٌ مُستحسنَـهْ |
| لا سِيَّمَا في عاشـرِ القـرونِ | | ذي الجهلِ والفسـادِ والفتـونِ |

---

([1]) الجبل المذكور يقع بالمغرب الأوسط أي (الجزائر).

يطلب المصنف منك أن تقول للمنصفين: اعذروا المؤلف لأنه ألف هذا الكتاب وهو مبتدئ وصغير السن له إحدى وعشرون سنة، فمثله له عذر مقبول مستحسن، لأنه لم يجرب التأليف ولم يتمرن عليه، وخصوصًا أنه موجود في القرن العاشر الهجري، الذي عم فيه الجهل العباد والبلاد، وكثرت فيه الفتن، فله العذر من وجوه.

| وكان في أوائـلِ المُحرَّمِ | | تأليفُ هذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ |
|---|---|---|
| مِنْ سنةٍ إحـدى وأربعيـنْ | | مِنْ بعدِ تسعةٍ مِنَ المِئيـنْ |

وكان تأليف هذا الكتاب في أول المحرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من هجرة المصطفى ﷺ.

| ثُمَّ الصلاةُ والسلامُ سرمَـدا | | على رسولِ الله خيرِ مَنْ هدى |
|---|---|---|
| وآله وصحبِـهِ الثقـاتِ | | السالكيـنَ سُبُـلَ النجـاةِ |

ختم كتابه بالصلاة والسلام الدائمين على سيدنا محمد رسول الله ﷺ، فهو خير نبي أرسله الله لهداية الخلق أجمعين وعلى آله وأصحابه الثقات وثوق بهم، لأنهم سلكوا طرق النجاة صراط الذين أنعم الله عليهم.

| ما قطعتْ شمسُ النهارِ أبرُجَا | | وطلعَ البدرُ المُنيرُ في الدُّجَا |
|---|---|---|

أصلي وأسلم على رسول الله خير الهداة وعلى آله وأصحابه المهديين صلاة وسلاما دائمين مدى الزمان الذي تطلع فيه الشمس وتقطع في سيرها البروج، والذي يطلع فيه البدر الذي ينير الظلمات الشديدة والله أعلم.

وكان آخر ما كتبته في شرح هذا الكتاب مساء الأحد الثالث من المحرم سنة ست وثمانين وثلثمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ ـ الموافق الرابع والعشرين من شهر إبريل سنة 1966 في الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، ونفع به من قرأه آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## محتويات الكتاب

- أنواع العلم الحادث
- أنواع الدلالة وأنواع اللازم
- مباحث الألفاظ وتعريف المفرد والمركب
- تقسيم المفرد ومعنى كل قسم
- أقسام الكلي باعتباراته الثلاثة
- الكلام على الجنس وأقسامه
- الكلام على النوع وأقسامه
- الكلام على الفصل وأقسامه
- الكلام على الخاصة والعرض العام
- نسبة الألفاظ للمعاني
- الكل والكلية والجزء والجزئية
- المعرفات وأقسام المعرف وشروطه
- تطبيقات عامة على قسم التصورات
- تعريف القضية وأقسامها
- القضية الحملية وأقسامها
- القضية الشرطية وأقسامها
- الشرطية المتصلة
- الشرطية المنفصلة وأقسامها
- الكلام على التناقض
- الكلام على العكس المستوي
- عكس النقيض بنوعيه
- الكلام على القياس: تعريفه وأقسامه
- القياس الاقتراني وحدوده وتأليفه

- فصل في الأشكال: تعريفه وأنواعه
- الكلام على الشكل الأول وضروبه المنتجة
- الكلام على الشكل الثاني وضروبه المنتجة
- الكلام على الشكل الثالث وضروبه المنتجة
- الكلام على الشكل الرابع وضروبه المنتجة
- حذف بعض مقدمات القياس أو النتيجة لدليل
- القياس الاستثاني
- الكلام على لواحق القياس

❖ القياس المركب

❖ الاستقراء

❖ التمثيل

- أقسام الحجة:
- الكلام على البرهان وأقسامه
- القياس الجدلي
- الخطابة (القياس الخطابي)
- القياس الشعري
- القياس السفسطي
- دلالة المقدمات على النتيجة
- الخطأ في البرهان وأقسامه